الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة الشهيد حمه لخضر ـ الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

الميدان:علوم الاقتصادية–علوم التسيير–علوم التجارة

صادرات خارج المحروقات بالجزائر خلال فترة 2010-2021

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية

تخصص:مالية وتجارة دولية

من إعداد الطالبات:

شيماء بلقاضي

نجاح بولال

تحت إشراف الأستاذة:

حملاوي سكينة

لجنة المناقشة

لجنة المناقشة	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	رئيسا
أ.د سكينة حملاوي	مقرر أ أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	مقررا
د. ليلى لوكيل	رئيس أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	مناقشا
د. رحيمة بوصبيع صالح	مناقشة أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	مناقشا

السنة الجامعية 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

اهدي هدا العمل إلى :

أبي الغالي إبراهيم و أمي العزيزة هجيرة

وأخواتي

"سيف الدين، هيثم، زكريا، وليد، يحي"

أختي منال و زوجة أخي هديل

الكل أصدقائي و صديقاتي "هاجر، فاطمة، حياة

بثينة، وردة، ريان، مروة"

شيماء

الإهداء

الحمد الله فالق الأنوار وجاعل الليل

والنهار، ثم الصلاة والسلام على سيدنا محمد المختار صلى الله عليه وسلم.

أهدي هذا العمل إلى سر النجار والفلاح إلى التي حملتني وهذا على وهن وفرت لي شروط

الراحة التامة أمي العزيزة الذيب خديجة حفظها الله.

إلى الذي كان سببا في حياتي وفيما وصلت إليه أبي كان الله معه.

إلى من ترعرعت معهم ونما غصني بينهم إخوتي وأخواتي خاصة أخي العزيز خيرالدين.

إلى رفقاء الدرب الذين كانوا بمثابة إخوتي، زملائي وأصدقائي الأعزاء إلى كل طلبة

ماستر2 والدفعة 2022/2021 .

إلى من جمعتني بهم الحياة هم في ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي وغرسوا في قلبي ولم ينسهم

قلمي إلى كل هؤلاء، وباسمي معاني الوفاء أهدي هذا العمل.

نجاح

شكر وعرفان

إن الشكر والحمد الله وحده ،نحمد ونشكر

على أن تفضل علينا باتماما هدا العمل المتواضع،فله الحمد كلما ينبغي لجلال وجهه

وعظيم سلطانه.كما أتقدم بعميق شكري وفائق امتناني احترامي للمشرفة

الأستاذة الدكتورة :سكينة حملاوي على كل ماقدمتها لنا من يد العون والآراء القيمة

إن الشكر والحمد الله وحده ،نحمد ونشكره

على أن تفضل علينا باتماما هدا العمل المتواضع،فله الحمد كلما ينبغي لجلال وجهه

وعظيم سلطانه.كما أتقدم بعميق شكري وفائق امتناني احترامي للمشرفة

الأستاذة الدكتورة :سكينة حملاوي على كل ماقدمتها

لنا من يد العون والآراء القيمة

المحتوى	الصفحة
الإهداء	/
شكر وتقدير	/
فهرس المحتويات	/
قائمة الجداول	/
الملخص	/
المقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري حول الصادرات والمفاهيم المتعلقة بها	
تمهيد	**02**
المبحث الأول: لمحة عامة عن التجارة الخارجية .	**03**
المطلب الأول:ماهية التجارة الخارجية "المفاهيم ، أهمية ، أهداف ، عناصرها."	**03**
المطلب الثاني:نظريات التجارة الخارجية.	**08**
المطلب الثالث: سياسات تحرير التجارة الخارجية .	**17**
المبحث الثاني : عموميات حول الصادرات	**21**
المطلب الأول : ماهية الصادرات	**21**
المطلب الثاني : أنواع الصادرات وأهم مؤشراتها	**24**
المطلب الثالث : إستراتيجية التصدير	**26**
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	**28**
المطلب الأول: دراسات السابقة بالغة العربية.	**28**
المطلب الثاني: دراسات السابقة بالغة الأجنبية.	**29**
خلاصة الفصل	**32**
الفصل الثاني: " واقع ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات بالجزائر 2010_2021	
تمهيد	**34**
المبحث الأول: مراحل تطور التجارة الخارجية في جزائر .	**35**
المطلب الأول:مرحلة وضعية التجارة الخارجية قبل الإصلاحات.	**35**
المطلب الثاني:مرحلة وضعية التجارة الخارجية أثناء الأزمة و بداية الإصلاحات التجارية بالجزائر .	**39**
المطلب الثالث:مرحلة تحرير التجارة الخارجية بعد سنة 1993بالجزائر.	**10**

المبحث الثاني: إستراتيجية الجزائر لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات .	**43**
المطلب الأول: قطاع الزراعة في الجزائر.	**43**
المطلب الثاني: قطاع الصناعة في الجزائر.	**52**
المطلب الثالث: قطاع التجارة في الجزائر.	**59**
المبحث الثالث: تحديات الجزائر لتنويع الصادرات خارج المحروقات .	**65**
المطلب الأول:المجهودات الجزائر لتنويع صادرات خارج قطاع المحروقات.	**65**
المطلب الثاني:معوقات رفع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر .	66
المطلب الثالث:حلول المناسبة للرفع من الصادرات خارج المحروقات والأفاق .	69
خلاصة الفصل	70
الخاتمة	72
المراجع	/

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (01)	يبين نظرية الميزة المطلقة	9
الجدول رقم (02)	يوضح نظرية المزايا النسبة	11
الجدول رقم (03)	تطور التجارة الخارجية خلال الفترة 1970الى سنة 2007	42
الجدول رقم (04)	الأرضي المستعملة للزراعة	48
الجدول رقم (05)	أهم المنتوجات الزراعية للزراعة	51
الجدول رقم (06)	تطور مساهمة القطاع الصناعي في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية (2010_2019)	53
الجدول رقم (07)	تطور القيمة المضافة الصناعية من الناتج الداخلي الخام للفترة (2010_2019)	57
الجدول رقم (08)	تطور حجم الصادرات الصناعية في الجزائر خلال الفترة 2010_2018	58
الجدول رقم (09)	هيكلة الصادرات خارج المحروقات 2010_2019	60
الجدول رقم (10)	تطوير الميزان التجاري للجزائر 2010_2019	62

فهرس الأشكال

رقم الجدول	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (01)	مساهمة قطاع الزراعة في نمو الإنتاج الداخلي الوطني	45
الشكل رقم (02)	نمو السنوي للقيمة المضافة قطاع الزراعة	52
الشكل رقم (03)	نمو قطاع الصناعة للفترة 2004_2018	54
الشكل رقم (04)	مساهمة الصناعات الاستخراجية و تحويلية في الناتج المحلي إجمالي 2011_2018	58
الشكل رقم (05)	هيكلة الصادرات خارج المحروقات للفترة 2010_2018	61
الشكل رقم (06)	نسبة السنوية صادرات سلع الخدمات جزائر من ناتج المحلي الإجمالي 2010_2020	63

المقدمة العامة

مقدمة عامة:

يلعب قطاع التجارة الخارجية دور كبير في التنمية وأساسي الاقتصاد الجزائر، وقد عرف هذا القطاع تطور خلال ألفية الأخيرة وذلك بتوقيع شراكة مع الاتحاد الأوروبي ومحاولة الانضمام إلى المنطقة العالمية لتجارة وذلك تحت إطار تحرير تجارة الخارجية. حاولت السياسة التجارة الخارجية الجزائرية إلى تنويع صادراتها باهتمامها بتصدير خارج المحروقات وذلك راجع لتقلبات الأسعار النفط في الأسواق الدولية مما أدى إلى البحث على بديل له من أجل النهوض باقتصاد الوطني، ومن أجل تخفيض الواردات وزيادة الصادرات من جهة أخرى.تعتبر صادرات عامل الأساسي في تنمية الاقتصادية لدول ومن بينهم الجزائر التي تعول على صادراتها في التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.فقد حظيت مسألة تطوير الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات باهتمام خاص من قبل السلطات الجزائرية،والتي اتخذت في سبيل ذلك العديد من التدابير التشريعية المؤسساتية سعيا منها لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني ومساندة المؤسسات في نشاطها التصديرية،من مما سبق ورأينا وضع الإشكالية التالية:

ما هو واقع الصادرات خارج المحروقات وما هي الاستراتيجياتالتي اتبعتها الجزائر خلال الفترةخلال الفترة (2010–2021) للخروج من الاقتصاد ألريعي؟

من خلال الإشكالية الرئيسية وحدة عديد من الأسئلة الفرعية:

ماهي تفسيرات نظريات التجارة الخارجية؟ وهل التصدير أساس قيام التجارة الخارجية؟

ماهي إجراءات ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟ماهي هيكل الصادرات خارج المحروقات؟

هل استطاعت إن توفق في تنويع الصادرات خارج المحروقات؟ وما هي الصعوبات التي واجهتها؟

لإجابة الأولية عن الأسئلة المطروحة نقترح فرضيات لدراسة التالية:

– تعددت النظريات المفسرة للتجارة الخارجية بحيث يظهر المؤشران المحركان التجارة الخارجية: الصادرات والواردات، لكن قوة اقتصاد دولة ما في ازدياد صادراتها.

–تعتبر التنويع الصادرات خارج محروقات من أولويات السلطات الجزائرية، وخاصة في القطاع الزراعي والصناعي.
–مازالت الإستراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات لم تصل إلى هدفها، رغم المجهودات المبذولة.

وتكمن أهمية الدراسة:

– معرفة واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر في الوضع الراهن.

– دور الذي تقدمها الصادرات خارج المحروقات بنهوض باقتصاد الوطني.

– معرفة الإستراتيجية التي اتبعت من أجل تنمية صادرات خارج المحروقات السلطات الجزائرية.

–ما مدى تطور هيكل المكلفة بترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى:

- إيجاد طرق واليات مجدية لتنويع الصادرات خارج المحروقات.

- تحقيق الأهداف الإستراتيجية التنمية صادرات خارج المحروقات.

- إيجاد طرق المناسبة الإعادة الهيكلة الصادرات الجزائرية من أجل النهوض باقتصاد الوطني .

حدود الدراسة:

سنقوم من خلال هذا البحث بالتطرق الى هيكل صادرات خارج المحروقات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010-2021، ها ته الفترة شهدت عدة اضطرابات اقتصادية وسياسية سعت من خلالها الجزائر لتبني استراتيجيات للخروج من الاقتصاد ألريعي.

منهج الدراسة:

وقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف وتحليل واقع الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010الى 2021، وكذلك واقع الصادرات خارج المحروقات الاستراتيجيات تنمية وكذلك الهيكل المكلفة بترقية الصادرات خارج المحروقات.

أسباب اختيار الموضوع:

-معرفة واقع صادرات خارج قطاع المحروقات ودورها في نهوض باقتصاد الوطني واهم استراتيجيات التي قامت بيها في أهم القطاعات.

-دراسة الهيكل الاقتصادي بترقية صادرات الغير نفطية في الجزائر.

هيكل الدراسة:

لقد قسمنا دراستنا إلى فصلين رئيسين: الفصل يتناول الإطار النظري للمتغيرين التجارة الخارجية والصادرات وقسم إلى ثلاث مباحث يتناول مفاهيم حول التجارة الخارجية ومفاهيم حول الصادرات ثم الدراسات السابقة، أما الفصل الثاني دراسة حالة الاقتصاد الجزائري لاستراتيجيات صادرات خارج المحروقات وهيكل صادراته.

الفصل الأول

الإطار النظري حول الصادرات والمفاهيم المتعلقة بالتجارة الخارجية

تمهيد:

تحتل التجارة الخارجية مكانة هامة في اقتصاديات مختلف الدول، إذا ليس بإمكان أي دولة العيش بمعزل عن الدول الأخرى ،حيث أنها لا تستطيع إنتاج وتلبية كل حاجيات أفرادها، إذ إن التجارة الخارجية تقوم على أساس وجود الفوارق المختلفة في الإمكانيات والموارد الطبيعية ومختلف القدرات ، كالقدرات التقنية والتكنولوجية والظروف الجغرافية بين الدول، والهدف السمي من إقامة التبادل الخارجي عند أي دولة ،هو محاولة زيادة الدخل الوطني وذلك من أجل رفع مستويات المعيشة وتحقيق النمو الاقتصادي ، حيث تأكد للدولة النامية ضرورة التوجه نحو الخارج نتيجة ارتفاع نسبة لتمويل الأنشطة الإنتاجية والتسويقية بجل وأصبح التصدير يلعب دورا مهما لأي دولة لمواكبة هذه المستجدات ، فكلما زادت صادرات هذه الدول على حساب وإرادتها ساهم ذلك في زيادة دفع معدلات النمو عندها ، والتنوع في مصدر الدخل ، وتطوير الاقتصاد الوطني ، واللحاق به بمستوى الاقتصاديات الناشئة على ضوء التجارب الناجحة التي تبنت تشجيع الصادرات من اجل دفع النمو الاقتصادي على نحو أسرع ، مما يتحقق في ظل سياسة إحلال الواردات أو السياسات الأخرى.من هذا المنطلق ومن خلال الطرح السابق نلاحظ العلاقة الوثيقة الموجودة بين هذه المفاهيم، وهدا ما سنحاول توضيحه أكثر في هذا الفصل وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: لمحة عامة عن التجارة الخارجية

المبحث الثاني: عموميات حول الصادرات

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول: لمحة عامة عن التجارة الخارجية.

لقد بات من المستحيل على أي دولة سواء كانت نامية أو متقدمة أن تنعزل بنفسها عن العالم الخارجي وذلك راجع الى احتياجات الدولة من المواد الضرورية للإنتاج لا تتوفر عليها أو لوجود فائض على مستوى نشاطها الاقتصادي مما يحتم عليها اللجوء الى التبادل التجاري بينها وبين الدول أخرى والذي يربط الدول بعضها البعض وبالتالي نشوء نوع من التكامل والتقارب الاقتصادي فيما بينها، ومن أجل توضيح ذلك عمدنا الى تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث حيث يمثل المبحث الأول ماهية التجارة الخارجية أما المبحث الثاني هو عموميات حول الصادرات والمبحث الثالث يمثل الدراسات السابقة.

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية "مفاهيم،أهمية،الأهداف، عناصرها "

الفرع الأول:مفاهيم التجارة الخارجية:

استعمل لفظ التجارة الخارجية لأول مرة في الفترة التي سادت فيها نظرية التجارة الحرة عندما كانت البلدان الصناعية تبحث عن منافذ خارجية لمنتجاتها، وعن مصادر للمواد الأولية في المستعمرات أو في البلدان الأجنبية. تشكل التجارة الخارجية مسألة مركزية في العلاقات بين الدول، حيث في الماضي كانت سببا من أسباب الحروب، أما اليوم فإنها تعد أهم أسباب التقارب بين الدول، كما أنها تسمح لهذه الدول أن تستهلك أكثر مما تنتج بمواردها الخاصة إضافة إلى توسيع منافذ التوزيع لبيع إنتاجها.

وفي الوقت الحاضر يرجع اتساع حجم ونطاق التجارة الخارجية إلى التقدم الكبير في مختلف الفنون والعلوم والاختراعات الذي جعل كل دولة تتوسع في استخدام أحدث ما وصل إليه العلم من عمليات الإنتاج المختلفة ، الأمر الذي أدى إلى ظهور فوائض متزايدة في الإنتاج المحلي وبالتالي جعل التجارة الخارجية تعد من أهم العوامل التي تسهم في رفع مستوى التقدم الاقتصادي لغالبية دول العالم ،ولذا تهتم التجارة الخارجية بدراسة جميع أوجه النشاط الاقتصادي الذي يقوم بين دول تخضع لسلطات سياسة مختلفة أي أن التجارة الخارجية تدرس العلاقات الاقتصادية بين دول العالم المختلفة وتتألف هذه العلاقات من حركات الأشخاص ممثلة في الهجرة الدولية وحركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال ، وهذه العلاقات المتبادلة بين دول العالم تسمى بالمعاملات الاقتصادية الدولية ، وتتقسم هذه المعاملات إلى حركات دولية للسلع والخدمات وحركات دولية لرؤوس الأموال وهذا يعني أن التجارة الخارجية تتصرف إلى حركات السلع والخدمات بين الدول المختلفة.

وانطلاقا مما سبق نستطيع أن نعرف التجارة الخارجية بأنها: أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة. (السريتي، 2009، صفحة 8.7)

كما تعرف التجارة الخارجية بأنها المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة والممثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة. (وأخرون، 2000، صفحة 12)

كما تعرف التجارة الخارجية بأنها فرع من فروع علم الاقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية أو هي عملية التبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي ، ويمكن الصفقات التجارية التي تتضمنها التجارة الخارجية كما يلي : (وأخرون م.، 2001، صفحة 14.13)

- تبادل السلع المادية وتشمل السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية والمواد الأولية والسلع نصف المصنعة والسلع الوسطية.
- تبادل الخدمات والتي تتضمن خدمات النقل والتأمين والشحن والخدمات المصرفية والسياحة وغيرها.
- تبادل النقود وتشمل حركة رؤوس الأموال لأغراض الاستثمار سواء على المدى القصير أو الطويل والقروض الدولية.
- تبادل عنصر العمل ويشمل انتقال الأيدي العاملة من بلد إلى أخر بالإضافة إلى هجرة.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تقديم تعريف للتجارة الخارجية:

"التجارة الخارجية هي أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية التي تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة وتتمثل هذه المعاملات في تبادل السلع المادية وتبادل الخدمات والنقود وتبادل عنصر العمل".

الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية:

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع اقتصاد من المجتمعات سواء كان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا ، فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض إضافة أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة ، وتساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع

قاعدة الاختبارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام . (وآخرون، 2000، صفحة 14.13)

بالإضافة إلى ذلك تأتي أهمية التجارة الخارجية من خلال اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخول فيها، وقدرتها كذلك على الاستيراد وانعكس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما له من أثار على الميزان التجاري.

كما أن هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية ، وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل وفي مستواه ، والاتجاه الطبيعي هو أن يرتفع مستوى الدخل القومي وتزدهر التجارة الخارجية في نفس الوقت ، فالتنمية الاقتصادية تستهدف ضمن ما تستهدف زيادة إنتاج السلع وإذا ما تحقق هذا الهدف عندئذ تزيد قدرة الدولة على التصدير إلى الخارج.

أما أثر التجارة الدولية على اقتصاديات الدول النامية فيتضح أكثر من أي مضى وذلك أن الدول النامية تحكمها أوضاع التخلف الاقتصادي لأسباب تاريخية ولذلك يكون متوسط دخل الفرد في الدول النامية منخفضا، فيقل بالتالي مستوي الاستهلاك ومستوى الصحة العامة والتعليم وتنخفض الإنتاجية وتقل الاستثمارات فيؤدي ذلك إلى هبوط مستوى الدخل وهكذا تدور دائرة الفقر من جديد و إذا لم تنكسر هذه الدائرة في نقطة ما من محيطها فلن يتغير وضع التخلف ولن تحدث تنمية حقيقية.

ويمكن للتجارة الدولية أن تلعب دورا للخروج من دائرة الفقر وخاصة عند تشجيع الصادرات فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب جديدة في صورة رأس مال أجنبي جديد يلعب دورا في زيادة الاستثمارات الجديدة في بناء المصانع وإنشاء البنية الأساسية ويؤدي ذلك في النهاية إلى زيادة التكوين الرأسمالي والنهوض بالتنمية الاقتصادية .

ولقياس الأهمية النسبية للتجارة الخارجية نأخذ كمؤشر نصف مجموع الصادرات من السلع كنسبة من الناتج المحلي الخام ويسمى هذا المؤشر بمعامل التجارة الخارجية ويسمى أيضا بدرجة انفتاح الاقتصاد الوطني. (zerbato, 1996, p. 84)

$$E=\frac{(X+M)/2}{PIB}\ 100$$

حيث : **M** الواردات

X الصادرات

PIB الناتج المحلي العام

إلا أن هذه النسبة لا تعكس في حد ذاتها درجة التطور أو التخلف الاقتصاد لدولة ما، إذا يمكن لدولة متخلفة أخرى متطورة أن تكون لهما نفس النسبية وعموما نجد هده النسبة كبيرة جدا في الدول النامية التي قد تلجأ إلى الاقتراض لتمويل وارداتها، غير أن هذا لا يعني أن النمو الاقتصادي في هذه الدول لا يعتمد على التجارة الخارجية، ويظهر ذلك بشكل واضح في مجال الاستثمارات التي تحكمها إلى حد كبير القدرة الاستيرادية.

كما أنه يمكن قياس مدى اعتماد البلد على الاستيراد من العالم الخارجي بمؤشر متوسط ميل الاستيراد. (الفولي، أساسيات الاقتصاد الدولي ، 1998، صفحة 109)

$$\text{متوسط ميل الاستيراد}=\frac{M}{PIB}$$

إلا أن هذا المؤشر لا يعكس أهمية أو خطر التجارة الخارجية لأن زيادة الاستيراد يمكن أن تؤدي إلى زيادة كبيرة في الدخل بمعدل أسرع مما يحدث في اقتصاد مغلق وهذا يرجع إلى طبيعة هذه الواردات.

الفرع الثالث:أهداف التجارة الخارجية:

تعد التجارة الخارجية محرك للنمو الاقتصادي وذلك بالنظر إلى مبدأ المنفعة التي تعتبر أن كل دولة تستطيع أن توفر من دخلها في التجارة الخارجية وذلك بأن السوق الدولية تسمح لها بالحصول على سلع بأسعار منخفضة عن تلك التي تسود في السوق المحلية كما تسمح لها بالحصول على أكبر عائد من تصدير السلع التي تنتجها بتكلفة نسبية أقل من البلدان الأخرى.

يمكن القول أن التجارة الخارجية تساعد البلدان الحصول على فوائد أو عائد وذلك نظرا للاختلاف النسبي في الأسعار بين الدول مما يجبر الدولة على التخصص في إنتاج معين وتبادله في السوق الدولية عن طريق تصديره.

التجارة الخارجية يمكن أن تعد عاملا ضروريا للتنمية ، لكن هذا العامل غير كاف لإجراء التحويلات و التغيرات في المجتمعات النامية وحتى يكون لها دور تحفيزي لعملية التنمية و الاستعداد الكافي مما يتطلب بوضع اقتصاد وطني سياسي ، ثقافي واجتماعي مؤهل لتحقيق النمو الاقتصادي. (واخرون، 2000)

الفرع الرابع:عناصر التجارة الخارجية

تقوم التجارة الخارجية على أربعة عناصر وهم: (راضية، 2009/2010)

1-الاستيراد: يعرف الاستيراد أنه:

- عملية الشراء الآتية من الخارج من أعوان خارجين عن التراب الوطني.
- شراء اللوازم من خارج الحدود الجغرافية للبلد المشتري.

. دخول مواد وبضائع من الخارج.

فالدولة مضطرة إلى استزاد بعض المواد الأولية التي تفتقر إليها، أو استزاد بعض المنتجات التي ربما تكاليف إنتاجها باهظة في البلد المحلي، أو راجع إلى عدم جودتها.

2- التصدير: رغم تعدد التعريفات التي وجدناها إلا أنها اشتركت في مفهوم ومعنى واحد وتتمثل فيما يلي:

- حسب قاموس: التصدير هو عبارة عن بيع ونقل سلع ورؤوس أموال إلى الخارج.
- حسب قاموس المنجد في " اللغة والإعلام «: التصدير هو أن تورد إلى الخارج منتجات الأرض والصناعة.

فالدولة مضطرة إلى إرسال الحاصلات الزراعية أو المواد المصنوعة أو المعادن أو إلى الخارج لبيعها من أجل الحصول على العملة الصعبة وصرف المنتجات.

3-ميزان المدفوعات

- يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه: "سجل منظم أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.
- ميزان المدفوعات لبلد ما هو سجل منظم لجميع معاملاته الاقتصادية مع العالم الخارجي في سنة معينة.

إذن ميزان المدفوعات بمثابة الحساب الذي يسجل قيمة الحقوق والديون الناشئة بين بلد معين والعالم الخارجي وذلك نتيجة المبادلات والمعاملات التي تنشئ بين المقيمين وهذا البلد ونظائرهم بالخارج خلال فترة زمنية عادة سنة.

4- التعريفة الجمركية :التعريفة الجمركية هي ضرائب جمركية تتقسم إلى ضرائب على الصادرات ورسوم على الواردات تقرض من طرف الدولة، وهذا لعدة أغراض من بينها مشاركة المصدرين في أرباحهم من جهة، والتقليل من نسبة الواردات من جهة أخرى ، وهي ليست أداة ضريبية فحسب بل تعتبر أيضا أداة بالغة الأهمية للسياسات الاقتصادية وهي أداة متطورة لمواكبة التغيرات الاقتصادية والتحولات الاجتماعية والتقدم التكنولوجي ، ومن الملاحظ إلغاء أو تخفيض التعريفة في ظل اتفاقية الشراكة لتسهيل المبادلات بين الدول .

المطلب الثاني: نظريات التجارة خارجية

تبحث نظريات التجارة الخارجية في دراسة وتحليل المشكلة الاقتصادية في إطارها الدولي ، وفي أسس التجاري الذي يعود بالفائدة على طرفي المبادلة ، وكيفية تفاعل مجموعة من الاقتصاديات القومية المتباينة والمتداخلة مع بعضها البعض للأخر من أجل تخصيص الموارد المحدودة على الحاجات الإنسانية المتعددة ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى النظريات التي ظهرت من أجل الوصول إلى تفسيرات أكثر واقعية لقيام التجارة الخارجية.

الفرع الأول: النظرية التقليدية في التجارة الدولية:

ومن روادها أدم سميث ، دافيد ريكاردو ، جون ستيوارت ميل .

1. نظرية النفقات المطلقة لأدم سميث

قدم أدم سميث في كتابة ثروة الأمم تحليلا قويا للعديد من القضايا الاقتصادية وقد تضمن ذلك تحليلية لظاهرة التبادل الدولي وكيفية قيام التجارة الخارجية الخارجية بين الدول وهو في هذا المقام لم يفرق بين الأسس التي اعتمد عليها في تفسير كل من التجارة الداخلية والتجارة الخارجية ولفهم كيف يمكن الاعتماد على قانون النفقات المطلقة في تفسير ظاهرة التبادل يمكن توضيح ذلك في الجدول الموالي:

جدول رقم(01): يبين نظرية الميزة المطلقة

	القمح	السكر
فرنسا	100 سا/و	200 سا/و
اسبانيا	100 سا/و	90 سا/و

المصدر: سامي عفيف حاتم،اقتصاديات التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية الطبعة الأولى ،مصر،2003، ص111.

يعتمد أدم سميث على تقسيم العمل في تفسير نظريته وعلى كل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة مطلقة وحسب الجدول السابق على فرنسا أن تتخصص في إنتاج القمح واسبانيا في إنتاج السكر وعلى هذا الأساس تتبادل الدولتان السلعتين .

انتقدت هذه النظرية فيما لو لم تمتلك إحدى الدولتين تفوق في إنتاج أي من السلعتين في حين تتمتع الدولة الأخرى بالتخصص في كلتا السلعتين والتصدير فهل تبقى الدولة دون تخصص وبالتالي دون إنتاج. (حاتم، 2003، صفحة 111)

2-نظرية النفقات النسبية :

لقد وضع هذه النظرية دافيد ريكاردو عام 1817 وأكملها من بعد جون ستيوارت ميل ثم آخرين، ورغم أن هذه النظرية قد وضعت منذ أكثر من 190 عام إلا أنها مازالت تحتل مكانا بارزا في تفسير قيام التجارة الدولية. (السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، 2009، صفحة 30)

وتقوم نظرية المزايا النسبية بتوضيح فرض مفسر يقرر ما هو سبب قيام التجارة الدولية.

وكما بين ريكاردو بأن نمط التجارة الخارجية يتحدد على أساس تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تنتجها بنفقة نسبية أقل واستيراد السلع التي تنتجها بنفقة نسبية أعلى . (السريتي س.، 2000، صفحة 24)

بالاعتماد على نظرية العمل في القيمة كمعيار لتحديد قيم السلع المتبادلة دوليا ، لذلك يجب على كل دولة أن تتخصص من خلال تحويل الموارد داخليا لإنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية واعتمد على عدة فرضيات أساسية هي: (عايد، 2001، صفحة 39)

- سياسة المنافسة الكاملة في الأسواق داخليا وخارجيا، التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.
- الحرية التامة لعناصر الإنتاج على المستوى الداخلي.
- تماثل الأذواق لدى المستهلكين في الدول المختلفة.

وفيما يلي يتم توضيح مساهمة دافيد ريكاردو في نظرية المزايا النسبية باعتباره أهم مساهم فيها حيث اعتمدت نظرية ريكاردو على الفرضيات السابقة إضافة إليها الفرضيات التي تسمى بالفرضيات التحليلية وهي: (وأخرون ر.، التجارة الخارجية ، 2000، صفحة 3121)

- وجود دولتين فقط: أي أن التجارة تتم بين دولتين فقط وذلك للتبسيط.
- وجود سلعتين فقط: أي أن كل دولة تقوم بإنتاج سلعتين فقط وذلك للتبسيط.
- ثبات مستوى التقدم التكنولوجي،العمل، العنصر الوحيد لقيمة السلع المختلفة.
- إن التبادل الدولي يتم بين الدولتين على أساس مبادلة وحدة بوحدة.

وقد استخدم دافيد ريكاردو مثال الميزة النسبية في سلعتين في بلدين كما هو مبين في الجدول الموالي:

جدول رقم (02): يوضح نظرية المزايا النسبية

	عدد وحدات العمل لكل وحدة قمح	عدد وحدات العمل لكل وحدة ملابس	**معدل التبادل**
بريطانيا	120	100	1 ملابس = **1,2** قمح
الولايات المتحدة الأمريكية	80	90	1 ملابس = 0,88 قمح

المصدر: محمد عبد العزيز، مصطفى شيحة، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، مصر، بدون سنة، ص 346.

ومن المثال السابق يمكن الاستنتاج أن و،م ،أ لديها ميزة مطلقة على بريطانيا في كل من سلعتي القمح والملابس ولكن لدى و،م،أ ميزة نسبية في إنتاج القمح أكثر من الميزة النسبية في إنتاج الملابس لهذا فان الو،م،أ تتخصص في إنتاج القمح وتستورد الملابس من بريطانيا والعكس صحيح بالنسبة لبريطانيا حيث تتخصص في إنتاج الملابس وبهذه الطريقة سوف تتحقق منافع من التبادل التجاري بينهما ، وطبقا لنظرية الميزة النسبية للتكلفة فان التجارة الحرة بين البلدان تشجع التخصص على نطاق واسع بالإضافة إلى الفائدتين التاليتين : (شيحة، بدون سنة، صفحة 346)

- تحقيق درجة عالية من تكافؤ الأسعار بين البلدان نتيجة للتبادل التجاري بينهما.
- تحقيق أقصى درجة من تخصيص الموارد في العالم، وهذا من شأنه تحقيق أقصى إنتاج ممكن.

وقد تم انتقاد هذه النظرية من خلال مايلي:

- عدم سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق داخليا وخارجيا.
- عدم تحقيق التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.
- عدم قدرة عناصر الإنتاج على التحرك بحرية كاملة على المستوى الداخلي.
- عدم تماثل الأذواق.

- افتراض النظرية حالة السكون في تحليلها. (حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير ، 1993، صفحة 104)
- وتبقى نظرية دافيد ريكاردو رغم الانتقادات تتميز بتحليل سليم ومتماسك في التجارة الدولية بناءا على المكاسب التي تنتج عن هذا التخصص.

3. نظرية القيم الدولية :

كان لجون ستيوارت ميل دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية وفي إبراز أهمية الطلب في كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولية، فوفقا لهذه النظرية يحدد معدل التبادل الدولي الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى ، ومعدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية ، ويتوقف تحديد معدل التبادل الدولي عند ستيوارت ميل على قوة طلب الدولة على ناتج الدولة الأخرى ومرونة هذا الطلب. (الله، 2004، صفحة 36.10)

الفرع الثاني: النظرية النيوكلاسيكية في التجارة الدولية

وجاءت تطوير لإسهامات المدرسة الكلاسيكية وتشمل مايلي :

1-نظرية هكشر وأولين: إن نظرية هكشر وأولين كنظرية التحديث الكلاسيكية قامت على إرجاع اختلاف النفقات النسبية للسلع المتبادلة دوليا لمصادر طبيعية أي درجة وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج ، وقامت هذه النظرية على الفرضيات التالية : (حاتم، اقتصاديات التجارة الدولية ، 2000، صفحة 150.141)

- اعتبار عامل الوفرة أو الندرة في كميات عنصر الإنتاج مصدر طبيعيا لاختلاف نفقات الأسعار وسببا لقيام التجارة الخارجية.

- تشابه دوال الإنتاج كل سلعة في دول العالم المختلفة وبقصد بذلك أن الشروط الفنية لإنتاج السلعة متشابهة في كافة دول العالم، الأمر الذي يترتب عليه استبعاد دور البحوث والتطوير.
- استبعاد دور الزمن لإبقاء دوال الإنتاج ثابتة.
- دوال الإنتاج متجانسة أي زيادة المدخلات لإنتاج سلعة بنسبة معينة تزداد المخرجات بنفس النسبة.
- سيادة المنافسة الكاملة في كل سوق من أسواق السلع وخدمات عناصر الإنتاج.
- عدم قدرة عناصر الإنتاج على التنقل دوليا.
- عدم قدرته على تفسير ظاهرة الاستثمارات الأجنبية ودور الشركات وأثرها المباشرة على التجارة الخارجية وتنوعها.

2. لعز ليونتيف:

من خلال ما قام به هكشر و أولين لم يجد ليونتيف تطابق كما توصل إليه على أرض الواقع، حيث قام ليونتيف بدراسة صادرات وواردات الو،م ،أ وجد أن صادراتها كثيفة العمل وارداتها كثيفة الرأسمال ويرجع السبب إلى إنتاجية العامل الأمريكي التي تبلغ ثلاث أضعاف أي عامل غيرة نتيجة للتعليم والتدريب والتنظيم. (الله، العلاقات الاقتصادية الدولية ، 2003، صفحة 6259)

الفرع الثالث: النظريات الحديثة في التجارة الدولية

اجتهدت النظرية الكلاسيكية ثم النظرية النيو كلاسيكية بعديد من المحاولات لتفسير التجارة الدولية وكانت كل محاولة تحاول تفادي سلبيات سابقاتها ، والاقتراب من واقع التبادل التجاري ، لكن الواقع كان يؤكد دائما خلاف ما قدمته تلك المحاولات ، ألزم هذا الواقع الاقتصادي بضرورة التقصي والبحث من أجل محاولة تقديم تفسير للتجارة الدولية أكثر ملائمة واتفاقا مع التطبيق السائد.

1. نظرية الطلب النموذجي (ليندر):

أ. تفسير لينذر لقيام التجارة الدولية: يرى ليندر أن تغيير التجارة الدولية باختلاف نسب عناصر الإنتاج مبالغ فيه بدرجة كبيرة، حيث أن التبادل الدولي لا يقوم إلا بالنسبة لبعض أنواع السلع فقط ، وهذا لا يعني أن اختلاف نسب عناصر الإنتاج لا قيمة له على الإطلاق في تفسير التبادل الدولي ، ولقد فرق ليندر بين نوعين من السلع المنتجات الأولية والسلع الصناعية ، فبالنسبة للمنتجات الأولية يرى ليندر أن تبادلها يتم طبقا للميزة النسبية، أما فيما يتعلق بالسلع الصناعية فيرى أن الأمر أكثر تعقيدا فهناك مجموعة من العوامل تحدد الصادرات المحتملة والواردات الفعلية ، وهناك مجموعة أخرى من العوامل تحدد من الصادرات الفعلية والواردات الفعلية كحجم الطلب المحلي الذي يحدد الصادرات المحتملة، أما الواردات المحتملة لبلد ما يتحدد بالطلب المحلي عند الأسعار الجارية ، في حين أن الصادرات والواردات الفعلية هي محصلة ما يسميه القوى الخالقة للتجارة والقوى المعوقة للتجارة. (حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير ، صفحة 88.87) بخصوص القوى الخالقة للتجارة تتمثل في:

- عنصر المنافسة الاحتكارية.
- الاختلاف في درجة تمثيل الطلب للمنتجات المختلفة.
- اختلاف نسب عناصر الإنتاج بالنسبة للسلع ذات الطلب المتدخل في البلدين.

أما القوى المعوقة للتجارة هي :

- عامل المسافة.
- نفقات النقل.
- القيود المفروضة على التجارة.

ب–الطلب النموذجي عند ليندر: إن شروط الإنتاج حسب ليندر ليست مستقلة عن شروط الطلب ، لأن كفاءة الإنتاج تزداد بازدياد الطلب ، كما أنا شروط الإنتاج المحلي يؤثر عليها ، أساسا على طلب الداخلي .

و الطلب النموذجي يعتبر ركيزة الإنتاج و الشروط الضروري و غير الكافي الذي يجعل سلعة ما قابلة للتصدير وعليه فإن السوق الخارجي إنما هو امتداد للسوق الداخلي في حين أن المبادلة الدولية لا تمثل سوى توسع للمبدلات الإقليمية . (لعويسات، 2000، صفحة 35)

ج . فرنون ودورة المنتج:قام فرنون بهذا العمل سنة 1966 حيث يفترض بأن التفوق التكنولوجي ينطلق بشكل مستمر في الولايات المتحدة الأمريكية مما يسمح لها بأن تكون ريادية في تطوير المنتجات الجديدة ثم تنتقل في المراحل الموالية إلى بلدان أخرى وهنا يفرق بين ثلاثة مراحل لتطور المنتوج وهي : (وأخرون ر.، صفحة 36)

- **مرحلة الإنتاج** : يبدأ تصنيع المنتوج في الو،م،أ ودلك لارتفاع مستوى الدخل و تكلفة الأيدي العاملة فعدم التأكد الذي يصاحب الإنتاج الجديد يجعل تسويقه في السوق المحلية و الأسواق القريبة ضعيف لأن تكاليفه عالية
- يبدأ المنتوج في التنوع حتى يصبح كل نوع يتجه إلى عدة مستويات وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب عليه مما يؤدي إلى انتشار تقنيات و فنون إنتاجه وهنا تفضل الشركة الأمريكية أن تستثمر في إنتاج هذا المنتوج بالدول الصناعية و لا تتردد في إستراده إذا كانت وفرات الحجم تفوق تكاليف النقل .
- أما المرحلة الأخيرة يصبح المنتوج نمطيا بدرجة كبيرة و السوق الخاصة به معروفة وهنا يصبح التفكير في إقامة المشروعات في بعض الدول النامية بسبب انخفاض مستويات الأجور فيها رغم ارتفاع تكاليف معدات الصيانة وقطع الغيار . (يونس، 1986، صفحة 101)

ومن هنا نجد أن تحليل فرنون لا يتفق ونظرية هيكشر و أولين إذ أن قدرة رأس المال في الدول النامية أصبحت لا تؤثر على المستثمر الدولي لأن عنصر رأس المال في نظرية فرنون قابل للتنقل عكس اليد العاملة و البحث و التكنولوجيا .

2_ نظريات اقتصاديات الحجم : تشكل نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية تطويرا و تعديلا أخر لنظرية هيكشر و أولين لنسب عناصر الإنتاج ، بإدخالها وفرات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة ، فهذه النظرية تعتبر توافر سوق الداخلي ضخم شرطا أساسيا لتصدير تلك السلع التي يتم إنتاجها في ظل شروط اقتصاديات الحجم ، و المتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج . و بتعبير متكافئ تنشأ وفرات الإنتاج الكبير نتيجة لانخفاض نفقات الإنتاج مع توسع العمليات الإنتاجية ، و بالتالي تم التفريق بين المنتجات الصناعية التامة الصنع (السلع الاستهلاكية) و المنتجات النصف المصنعة (السلع الوسطية) وبين الدول الصناعية الصغيرة (ذات سوق دخلي صغير) والدول الصناعية الكبيرة (ذات سوق داخلي كبير) ومن هنا يمكن القول أن نظرية اقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير، وبين الدول الصناعية ذات السوق الداخلي الصغير. (حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، صفحة 48)

3–نظرية الفجوة التكنولوجية:تركز هذه النظرية على نمط التجارة الخارجية بين الدول وعلى إمكانية حيازة بعض الدول لتكنولوجيا متقدمة للإنتاج وجودة أفضل أو منتجات بتكاليف أقل ، الأمر الذي من شأنه اكتساب الدولة ميزة نسبية مستقلة عن غيرها من الدول والفكرة الأساسية لهذه النظرية تدعو على أساس أن الدولة صاحبه الاختراع أو التجديد تتمتع بالاحتكار المؤقت في إنتاج وتصدير السلع ذات التقدم التكنولوجي ويزول هذا الاحتكار المؤقت بزوال التفوق التكنولوجي عندما تكون هذه السلع اعتيادية. (حاتم، اقتصاديات التجارة الدولية ، صفحة 237.232)

المطلب الثالث: سياسات تحرير التجارة الخارجية

إن حقيقة وجود دول قومية مستقلة عن بعضها سياسيا واقتصاديا وبأهداف مختلفة ومتناقضة في كثير من الأحيان ، جعل كل بلد يسعى إلى تحقيق مصالحه حتى ولو على حساب مصالح الدول الأخرى ، لذا اختلفت السياسات المتبعة من طرف كل دولة حسب ما تقتضيه مصالحها الوطنية، وتراوحت بين التحرير والتقييد أو الحماية. وقد غذى هذا الاختلاف مناقشات ومناظرات فكرية حادة تعكس طبيعة وحركية التجارة الخارجية، حيث دافع كل طرف عن أفكار متحججا بمجلة من الحجج التي يتخذها ذريعة لتبرير مبادئه.

وتعبر السياسة التجارية الخارجية عن "مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى بقصد تحقيق أهداف معينة".(BYE, 1971, p. 341)

الفرع الأول: سياسة حماية التجارة الدولية

من المتفق عليه أن للتجارة الدولية تأثيرا على مسار تنمية الدول، وفي هذا السياق ذهب العديد من المفكرين وعلى رأسهم رواد المدرسة التجارية إلى ضرورة تقييد التجارة الدولية كوسيلة لحماية الدول لاقتصادياتها على الرغم من أنه لم تثبت حتى اليوم أي حجة منطقية أو مستندة على مبادئ أو اعتبارات اقتصادية ثابتة تبرر أسباب تقييد التجارة الدولية.

ا. مفهوم سياسة الحماية التجارية: يقصد بسياسة الحماية التجارية تلك الحالة التي تقوم فيها الدولة بتقييد حرية تجارتها الدولية بإتباع وسائل الحماية المختلفة رعاية لمصالحها وحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية ، (السريتي ا.، 2003، صفحة 133) ولذلك تعتبر الحماية التجارية مظهرا من مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.وفي هذا السياق نميز بين نوعين من أساليب الحماية نوجزها فيما يلي:

1– أساليب حماية على المستوى القومي:

حيث تحمي الدولة بواسطتها أنشطتها المحلية في مواجهة الأنشطة القائمة بباقي دول العالم ،وهي تنقسم إلي قسمين : (يونس م.، 1993، صفحة 258)

- وسائل محفزة أو مشجعة: تهدف إلى تشجيع الصادرات أو تقليل الواردات ، مثل التعريفة الجمركية والإعانات
- وسائل مقيدة : تؤدي إلى الإلزام أو منع القيام بعمليات معينة ، مثل نظام الحصص والرقابة على الصرف

2 . أساليب حماية على المستوى الإقليمي:حيث تقوم مجموعة من الدول تنفق مصالحها أو تقع في الإقليم واحد بحماية أنشطتها المحلية مجتمعة في مواجهة باقي دول العالم، وتتمثل وسائلها في الاتفاقيات السلعية الدولية والتكامل الإقليمي.

ثانيا:. مبررات الحماية:

يقدم أنصار تقييد التجارة الدولية العديد من المبررات أو الحجج ، يقسمها الاقتصادي هاري جونسون ،إلى مبررات اقتصادية ومبررات غير اقتصادية.

ا–المبررات الاقتصادية: تتمثل أبرز المبررات الاقتصادية على سبيل العد لا الحصر في الأتي:

- **حماية الصناعات الناشئة:**وتعتبر من أبرز الحجج المبررة لسياسة الحماية وأشهرها على الإطلاق.بمقتضى هذه الحجة، تعتمد سياسة الحماية كإجراء مؤقت يهدف إلى حماية الصناعات الناشئة في بداياتها لتوفير مقومات النمو والاستقرار حتى تصبح قادرة على منافسة الصناعات الأجنبية المماثلة.

- حجة الصناعة الاحتضار: وهي عكس الحالة السابقة، فالحماية تكون ضرورية للمحافظة على الصناعات القديمة بهدف مساعدتها على إعادة تكييف ظروفها مع المعطيات الجديدة لاسترجاع قدرتها التنافسية.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي : تقوم هذه الحجة على أن الحرية الاقتصادية تؤدي إلى تخصص الدولة في إنتاج عدد محدود من السلع تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية ما يجعلها عرضة إلى نكسات كبيرة في أوقات كساد أسواق هذه السلع ، في حين أن الحماية وعدم التخصص يمثلان ضمانا ضد مخاطر الهزات الاقتصادية العنيفة .
- محاربة سياسة الإغراق : تتبع الدول سياسة الحماية المحاربة سياسات الإغراق المتفعلة من قبل شركات أجنبية ، وذلك بفرض رسوم جمركية .
- محاربة البطالة: ينصح بحماية المنتجات المحلية في حالات الكساد والركود الاقتصادي، وذلك بهدف الإسهام في تخليص الاقتصاد القومي من مشكلة العمالة. (وقا، 2009، صفحة 27) فالحماية تؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع المحلية مما يدفع بالصناعات المحلية إلى الإنتاج أكثر واستعمال طاقاتها القصوى ، وبالتالي الزيادة في مستوى التشغيل وامتصاص البطالة.
- تحسين معدل التبادل الدولي : يرى أصحاب الحماية أن فرض الضريبة الجمركية على الواردات يؤدي إلى اضطرار المصدر لخفض ثمنها للمحافظة على حجم صادراته ، وذلك من شأنه تحسين معدل التبادل طالما أن الدولة ستحصل على كمية أكبر من الواردات مقابل ذات الكمية من الصادرات .

ب– المبررات غير الاقتصادية: يمكن اختصار أهمها في النقاط التالية:

- حجة الدفاع والأمن: تعتبر من أكثر الحجج رواجا لتقييد التجارة الخارجية، وهي تقوم على حماية الصناعات التي تهدف إلى دعم الإنتاج الحربي والمنتجات الإستراتيجية لتأمين قدرة الدولة الدفاعية أثناء فترات الحروب.
- حجة حماية القطاع الزراعي: فترك قطاع الزراعة للمنافسة الأجنبية قد يقضي على الزراعة المحلية ما قد يضر بطبقة المزارعين ويهدد الاستقرار الاجتماعي خاصة في الدول النامية.

- المحافظة على الطابع الوطني : فتحرير التجارة الدولية والانفتاح المفرط على العالم الخارجي يؤدي إلى ارتباط السوق الوطنية بالأسواق الأجنبية ، وتأتي سياسة تقييد التجارة كوسيلة لتجنب هذه التعبية والحفاظ على السيادة الاقتصادية والطابع الوطني.

الفرع الثاني:سياسة تحرير التجارة الدولية:

يعتبر رواد المدرسة الطبيعية أول من نادي بتحرير التجارة الدولية، ليؤكد بعدهم رواد المدرسة الكلاسيكية أدم سميث ودافيد ريكاردو على مبدأ التحرير . وقد شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية توجها متزايدا نحو قبول تحرير التجارة الدولية نظرا للظروف التي ميزت المنظومة الاقتصادية الدولية من جهة ، وكره فعل على سلبيات النزعة الحمائية من جهة أخرى .

1–مفهوم سياسة الحرية التجارية: تعتبر سياسة الحرية التجارة عن "إزالة كافة القيود والعقبات المفروضة على حركة السلع والخدمات من الدولة إلى أخرى " بمعنى تقليل أو حتى منع تدخل الدولة في العلاقات التجارية الدولية، فتحرير التجارة الدولية يمثل عودة إلى تطبيق المبادئ المثالية للنظرية الاقتصادية التي ترى أن أهم وظيفة للسوق هي تحقيق المنافسة، والتي بدورها تضمن الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

وفي هذا السياق، مؤيدو الحرية التجارية إلى التجارة الدولية نفس نظرتهم إلى التجارة الداخلية من خلال اعتبارها مظهرا من مظاهر التعاون والتكامل بصرف النظر عن الحدود الجغرافية والسياسية، فالتجارة الدولية تحقق تقسيم العمل بين الدول مثلما تحقق التجارة الداخلية تقسيم العمل والتخصص بين الأفراد.

المبحث الثاني: عموميات حول الصادرات

يعتبر التصدير منذ زمن طويل من القضايا الأساسية التي أولتها الدولة أهمية كبيرة وذلك نظر إلى الدور الذي كان يلعبه في جلب الثروة حيث برزت أهمأفكار التجاريين في هذا المجال ثم تلتها مدارس متعددة أعطت له أهمية كبيرة على غرار المدرسة الكلاسيكية التي هي الأخرى قدمت عدة إسهامات السعي وراء تطوير نشاط التصدير في العالم باتخاذ عدة سياسات واستراتيجيات تناسب واقع وإمكانيات الدول وهذا عملت به العديد من الدول النامية من خلال تجارها بالاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستغلال المميزة النسبي المحلي.

المطلب الأول: ماهية الصادرات

تعتبر الصادرات ضرورية للنهوض وتطوير الاقتصاد الدول، مما استوجب علينا التعرف على التصدير وفيما تمكن أهميته والأهداف.

الفرع الأول:مفاهيم الصادرات

يمكن توضيح مفهوم التصدير من خلال مايلي:

التعريف الأول: هي قدرت دولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعة وخدماتية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية السرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة وتوسع ونمو انتشار فرص العمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيا جيدة . (النجار، التصدير المعاصر والتحالفات الاستراتيجية، 2008، صفحة 15)

التعريف الثاني: التصدير هي إستراتيجية تعتمدها الشركة دوما إن تكون لها المؤسسات تسويقية أوإنتاجية في الخارج، حيث تصدر سلعتها من وطنها الأم (مقرها)، غالبا ما تكون السلعة المصدرة هي نفسها المسوقة محليا والفائدة الرئيسية تمثل هذه إستراتيجية التصديرية سهولة تطبيقها وقلة المخاطر لان الشركة تصدر فائض إنتاجها. (قدر، 2008، صفحة 176)

التعريف الثالث:عرف البنك العالمي الصادرات على إنها قيمة كافة السلع والخدمات السوق الأخرى المقدمة إلى بقية بلدان العالم وهي تشمل قيمة السلع والشحن التامين ورسوم الرخص وغير ها من الخدمات مثل: الاتصالات والإنشاءات والخدمات المالية والمعلوماتية.) الموقع العالمي (htt/datank

التعريف الرابع: مستوى الدولي التصدير هو وسيلة من وسائل تحقيق الرفاه الاقتصادي لأي دولة من الدول يستعمل المواجهة المنافسة واقتحام الأسواق الخارجية الدولة ما. (ريان، 2014 . 2015، صفحة 53)

التعريف الخامس: استهلاك فائض التصدير بحيث أصبحت الدول تسعى بالدرجة الأولى للتصدير ثم استهلاك الفائض وهذا من اجل السعي وراء اكتساب الأسواق الخارجية وإلا أنها لا نستطيع العيش منعزلة عن تداول الأجنبي. (شنيني، 2013 . 2014، صفحة 80)

التعريف السادس: يعني به قدرة الدولة مقتلة في جهازها الإنتاجي على تحقيق تدفقات سلعة و خدماتية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى بغرض تحقيق أهداف الصادرات من قيمة مضافة وتوسيع وانتشار ونحو فرص عمل والتعرف على تقافات أخرى وتكنولوجيا جديدة وغيرها. (الشعور، 2000 . 2009، صفحة 182)

التعريف السابع:بأنه قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية وثقافية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى بفرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيم مضافة وتوسع ونمو وانتشار فرض عمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيا جديدة وغيرها. (النجار، 2008، صفحة 15)

الفرع الثاني: أهمية الصادرات

يتمثل نشاط التصدير الأهمية كبيرة في اقتصاديات مختلفة لدول وهو أحد العوامل الأساسية لتنمية الاقتصادية فالمدة طويلة من زمن اعتبره أصحاب النظرية التجارية وسيلة فعالة لتحقيق معدلات النمو المرجوة، كما اعتبره طريقة ناجحة لجمع أكبر قدر ممكن من العملة الصعبة. فأهمية كذلك مرتبطة بحجم الإنتاج الذي كلما زاد اضطرت مختلف المؤسسات والشركات إلى مضاعفة الإنتاج قصد تغطية هذه الزيادة في السوق (1) . (الحكيم، التجارة الدولية ، صفحة 66)

التصدير هو الامتداد الطبيعي للتوسع في مشروعات الإنتاج، وإلا فإن السوق المحلي المحدود، ستقف حائلا دون استمرار هذا التوسع.

- التصدير هو المخرج مما تعاني منه الكثير من المؤسسات من فائض في طاقات لإنتاج وفي المخزون نتيجة المعوقات التسويق المحلي.
- إن تنويع الصادرات فضلا عن كونه هدفا بحد ذاته يزيد من فرص تشغيل العمالة والمعدات.

- مواجهة ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في استحوذ على أكبر نصيب في حجم التجارة الدولية **(2)**. (بوزقاق، 2007 . 2008)
- يعتبر التصدير المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي الذي يستفاد منه في تمويل عمليات الاستيراد من جهة وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات من جهة أخرى
- إن الصناعات التصديرية قد تتحصل على مداخلات من صناعات غير تصديرية كما أن جزء مخرجاتها قد يستخدم في تدعيم صناعات غير تصديرية أيضا وهذه العلاقة التكاملية تؤدي حتما إلى تطور الصناعات غير التصديرية وتحويلها إلى صناعات تصديرية من إلا جلال طويل. (الزهرة، 2008 . 2014)
- الفرع الثالث:الأهداف الصادرات

- تسعى الدولة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في دراسة التنوع في الصادرات. والمشاكل التي تواجه الصادرات غير البترولية وأسباب انخفاضها وتأثيرها على ميزان التجاري.

- تستخدم الشركات النشاط التصدير ي من اجل تحسين عملياتها الإدارية وذلك على المستوى المحلي.
- زيادة الأداء العام.
- الاستفادة من وفرات الحجم.
- البحث على الفرص في الأسواق الدولية.
- زيادة احتياطات النقد الأجنبي.
- خلق فرص العمل.
- مساعدة الصناعات على البقاء والنمو
- تعزيز الرخاء في المجتمع عن طريق تحسين الإنتاجية الوطنية(). (الرزاق، 2011 . 2012، صفحة 93)

- تنويع الصادرات من خلال استخدام أكبر جزء من الموارد المتاحة وأيدي عاملة وهذا يساهم في تقليل والضياع بها فتزداد درجة استخدامها والارتفاع بها.
- توليد قيمة مضافة أكبر الاقتصاد وذلك لأن إجراء مجموعة العمليات التحويلية على الخامات والمواد المحلية من شأنه إعطائها قيمة أكبر من قيمتها الأولية قبل التصنيع فيؤدي ذلك بدوره إلى زيادة القيمة المضافة للدخل والناتج المحلي الإجمالي.
- تخفيف الضغط على موازين المدفوعات وتوفير قدر من العملات الأجنبية يفي باستيراد مستلزمات الإنتاج والاستثمار.

- استغلال المزايا النسبية متوفرة محليا وإعادة تخصص الموارد من قطاع إنتاج السلع غير القابلة للتبادل التجاري الدولي، الذي يتميز بعدم الكفاءة. (العوادي، 2016، صفحة 498)
- رفع هوامش المردودية والإيرادات المالية.
- تسمح المنافسة من رفع من فعالية التسيير المالي للمؤسسة.
- تحسين قدرات الإنتاج بالمؤسسة.
- استغلال الامتيازات المتوفرة.
- خفض الكلفة الإنتاجية.
- رفع من جهود البحث وتطوير. (وأخرون ب.، 2017 .2018، صفحة 39)

المطلب الثاني:أنواع الصادرات واهم مؤشراتها

الفرع الأول:أنواع الصادرات

يمكن تقسيم الصادرات إلى عدة أنواع وهده لعديد من المعايير، نقوم بتوضيحهم أكثر من خلال شرحهم بإنجاز على النحو التالي:

1-الصادرات المنظورة: وهي صادرات السلع المادية الملموسة التي تعبر حدود جمركية تحت نظر السلطة الجمركية وتنتقل من المقيمين من دولة ما إلى مقيمين في الخارج، ويمكن للسلطات الجمركية معاينتها وإحصائها، مثل: السيارات، سكر، قمح

2-الصادرات غير المنظورة: وهي صادرات خدمات وتشمل المواصلات والاتصالات والسياحة والإقامة خارج الدولة وايرادات استثمارية ويلاحظ إن جميع بيانات صادرات الخدمات أصعب بكثير من جميع بيانات صادرات السلع.

3-الصادرات المؤقتة: وهي تلك البضائع أو الأموال التي يتم تصديرها إلى الخارج لمدة معينة من الزمن ثم يعاد استيرادها من جملتها. من أهمها:

- المنتجات التي يراد تقديمها في المعارض والمؤشرات والصالونات الدولية.
- مواد أجهزة وآلات إشغال ضرورية للقيام بمهمات عمل في الخارج او في إطار عقود مقاومة من الباطن إرسال أجهزة والآلات لإصلاحها في الخارج.

4-الصادرات النهائية:وهي تلك السلع الخدمات التي يتم تصديرها بصفة نهائية بحيث تنقطع علاقتها بالمصدر بمجرد وفائه والتزامات التعاقدية مع المستورد.

الفرع الثاني: مؤشرات الصادرات:

سنتعرض في هذا العنصر إلى أهم المؤشرات المتعلقة بالصادرات باعتبار إن القدرة التصديرية، هي من أهم العوامل المحددة لفترة الدولة على الاستيراد من جهة باعتبارها تعكس بشكل قوي طبيعة البنية الاقتصادية للدولة من جهة أخرى ومن بين هذه المؤشرات مايلي:

أ. **نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة:** وذلك باعتبار انه كلما خصصت الدول وذلك باعتبار انه كلما خصصت الدولة جزء كبير من إنتاجها للتصدير كان ذلك دليلا على اعتماد كبير للدولة على الخارج وعلى اندماجها في التقسيم الدولي للعمل الذي تسيطر عليه الرأسمالية العالمية واندماج كبير غير انه يجب الاحتياط ضد التفسيرات الميكانيكية الارتفاع نسبة الصادرات إلى ناتج فقد ترتفع هذه النسبة أيضا في تلك الظروف التي لاستيراد السلع الاستثمارية والتقنية اللازمة الإقامة قاعدة إنتاجية هنا هي بنمط استخدام حصيلة الصادرات وثقة احتياط أخر فيما يتعلق بنوعية الصادرات وخاصة ما إذا كانت الصادرات سلعا أولية أم سلعا صناعية لكن هذا الأمر سيأخذ في الحساب من المؤشر الخاص بالتركيز السلعي للصادرات الذي سنتطرق إليه فيما بعد.

ب.**نسبة تغطية الصادرات للوردات:** وهو مؤشر يعبر عن مدى إمكانية الواردات السلعية عن طريق إجمالي الصادرات السلعية والمتمثلة ب الصادرات الخارج المحروقات زائد إعادة التصدير على اعتبار إن العبرة ليست بارتفاع نسبة الواردات وحدها وإنها يجب إن يضاف إلى هذا وذلك عامل أخر يتمثل في مدى التناسب بين الصادرات واللوردات.

ج. تنويع مصادر دخلها وبناء اقتصاد مستقل يرتكز على قاعدة متنوعة من الموارد الاقتصادية . (قياس مؤشرات تنويع الصادرات في الدول العربية، 2008 . 2017)

د. درجة التركيز السلعي للصادرات: ونقصد به مدى غلبة الوزن النسبي السلعة أو مجموعة من السلع التصديرية إلى جملة صادرات، عندما ترتفع نسبة سلعة أو عدد قليل من السلع التصديرية إلى جملة صادرات الدولة ارتفاعا يتخطى النسبة التي يمكن اعتبارها نسبة مأمونة تزداد احتمالات الحرج في وضع الدولة، وتزداد احتمالات ضعف مقدارتها على المساومة ومن ثم تزداد احتمالات تبعيتها للخارج، أو من المهم عند النظر في درجة التركيز السلعي للصادرات التمييز بين السلع الأولية والسلع الصناعية، بالخطر يكون كبيرا في حالة السلع الأولية، بينما

قد لا يدعو ارتفاع السلع الصناعية في الصادرات للخطر، ويعتمد في تحليل هذا المؤشر على بعض المؤشرات الآخرة التي أعدها "الانكتاد"، من بينها مؤشر تنوع الصادرات، والذي يقيس مدى انحراف هيكل صادرات الدولة عن هيكل الصادرات العالمية وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد الصحيح، ويقال انه يساعد على التمييز بين البلدان ذات الهيكل الأكثر تنوعا للصادرات .

هـ. النسبة التي تخصص للتصدير من الإنتاج المحلي للسلع أو المجموعات السلعية الرئيسية:

بعبارة أخرى نسبة ما يخصص من الإنتاج المحلي لاستخدام المحلي سواء الاعتراض الاستهلاك النهائي أو الأغراض التصنيع، ويعتبر هذا، المؤشر من المؤشرات ذات أهمية الكبرى في التعبير عن مدى تكامل الاقتصاد المحلي من زاوية التقارب بين نمط الإنتاج ونمط الاستهلاك، فالأصل هو إلا تعزل الصادرات عن الطلب الداخلي وإنما تكون امتداد طبيعيا له.

و. مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات:الغرض من هذا المؤشر التعرف على مدى اعتماد البلد موضوع الدراسة على بلد أو على عدد قليل من البلدان أو كتلة من التكتلات العالمية في تصريف صادراته، وقد تمت صياغة هذا المؤشر عبر تركيبه من ثلاث مؤشرات فرعية هي:

- النصيب النسبي في جملة الصادرات للكتلة صاحبة النسبة الأكبر في المنتجات التصديرية للدول المعينة.
- النصيب النسبي في جملة الصادرات للدولة صاحبة النسبة الأكبر في شراء المنتجات التصديرية للدول المعينة.
- النصيب النسبي في جملة الصادرات لأهم خمس دول في استيعاب صادرات الدولة المعينة.

المطلب الثالث:إستراتيجية التصدير

ينبغي للمؤسسة الراغبة في التصدير أن لديها إستراتيجية واضحة وان لا تكون العمليات التصديرية عقوبة لان الدخول إلى الأسواق الدولية ليس الأمر السهل ولأجل.

أولا:إستراتيجية التصدير المباشرة: هذا النوع من التصدير يتطلب وجود صلة بين المنتج والمصدر والمستورد حيث يفيد التصدير المباشر في تعميق المعرفة والخبرة بالأسواق الخارجية ويساعد على زيادة كفاءة الإدارة في مجال الأعمال الدولية، ويتم التصدير المباشر من خلال عدة قنوات منها:

- **قسم التصدير المحلي**: يقدم المساعدة التسويقية للمؤسسة في الأسواق الخارجية

- **فرع العلميات الدولية:** فروع المؤسسة بالخارج المكلفة بعملية التسويق من تخزين وتوزيع وترويج.

– **ممثلي مبيعات التصدير:**إرسال المؤسسات الممثلين لها إلى الخارج بغرض التعريف بمنتجاتها وعقد الصفقات تجارية مع الجهات المستفيدة.

– **الوكلاء والموزعين الأجانب:** عن طريق تعاقد المؤسسة مع وكلاء وموزعين أجانب يبعون منتجاتها.

ثانيا:إستراتيجية التصدير غير مباشرة:يقتضي ها النوع من التصدير وجود وسيط بين المصدر والمستورد وهناك عدة وسطاء منهم:

- **التاجر المصدر:** هو الذي يقوم بشراء المنتجات وبيعها في الأسواق الخارجية لحسابه الخاص.
- **وكالة التصديرية محلية:** تعمل على التفاوض مع المستوردين الأجانب مقابل عمولة معينة.
- المؤسسة التعاونية: في الحالة الطلبيات الكبيرة تقوم المؤسسة بتفويض مؤسسات أخرى مشتركة في الإنتاج بإجراء الصفقة. (بلال)

تعرف إستراتيجية التصدير بأنها "أسلوب علميا تعتمد عليه المؤسسات المصدرة لفرض نفسها أمام المنافسة الأجنبية في الأسواق الخارجية، ذلك باتخاذ عدة وسائل وتدبير مختلفة.

وهي طريقة الأبسط للدخول إلى السوق الخارجي حيث أن الشركة قد تقدر بشكل غير فعال الفرائض من حين إلى أخر، وقد تقدر الشركة بعمل تعهدات فعالة للتوسيع في التصديرات إلى الأسواق الخاصة وفي كلتا الحالتين تقوم الشركة بتصنيع كل منتجاتها في بلدها الأم." (أخرون، 2017 . 2018، صفحة 41)

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

سوف نتطرق إلى أهم الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة واهم ما تناولته من خلال الدراسات باللغة العربية والدراسات باللغة الأجنبية:

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

من أهم الدارسات السابقة كما يلي:

الدراسة الأولى:لزهرة مصطفى،واقع وأفاق الصادرات خارج المحروقات الفترة 2010 إلى 2021،مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد5،العدد2، ،سنة 2021،

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة موضوع مهم بالنسبة للاقتصاد الجزائري، وهو واقع وأفاق الصادرات خارج المحروقات، وقد قمنا من خلال هذا المقال بعرض واقع هذه الصادرات والمجهودات المبذولة من قبل الدولة للرفع منها، كما تطرقنا لمختلف العراقيل التي تواجهها، وفي الأخير عرضنا مختلف الحلول الممكنة لإزالة هذه العراقيل والآفاق المتوقعة لهذه الصادرات. وقد استخدمت لمعالجة هذا الموضوع المنهج الوصفي التحليلي .وقد توصلت إلى أن الصادرات خارج المحروقات في الجزائر بقيت ضعيفة القيمة، رغم كل الجهود التي بذلتها الدولة لترقيها والرفع من قيمتها، وستبقى هذه الصادرات ضعيفة ما دام الاقتصاد الجزائري ضعيف.

الدراسة الثانية: ودان بوعبد الله،.براهيمي بن حراث حياة،. يوسفي رشيد، مقتضيات تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، ملة دفاتر بوادكس،المجلد04، سبتمبر2015،

تهدف هاته الدراسة الى تعريف أساسيات اعتماد الجزائر على النفط زيادة مستمرة خلال السنوات الأخيرة، فصادرات المحروقات لا تزال تشكل الحصيلة الأكبر من إجمالي الصادرات. هذا الاعتماد على الموارد النفطية شكل

عقبة رئيسية للاقتصاد الجزائري، وقد توصلت الدراسة الوجوب الحكومات خلق أفضل الظروف لتشجيع، توجيه وتأطير المؤسسات المصدرة،نظرا لأهمية ذلك لضمان النمو الاقتصادي المستدام، ألن فقط الاستراتيجيات الموجهة للتصدير تعتبر قادرة على المساهمة في إقلاع الصناعة وبالتالي نمو أسرع للاقتصاد.

الدراسة الثالثة:إبراهيم بلقلة،آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على نمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة حسيبة بن علي-الشلف-،2009/2208.

تهدف هاته الدراسة إلى إبراز أهمية وسبل تنمية وتنويع الصادرات واثر ذلك على النمو الاقتصادي وذلك باعتبار الصادرات مورد أساسي للتدفقات الخارجية للدولة وعنصر أساسي لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وتم معالجة الموضوع بمنهج الاستنباطي والاستقرائي بالاعتماد الإحصاء القياسي،وتوصلت الدراسة الى إن سياسة التنويع وتنمية بالجزائر الصادرات تأتي كنتيجة حتمية للاختلالات الهيكلية التي عانى منها الاقتصاد الجزائري التي انعكست بشكل سلبي على الأداء الاقتصادي.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

الدراسة الأولى:

Dr. Kateb Mohammed Lakhdar, Le Rôle des Exportations Hors Hydrocarbures en Algérie,مجلة اقتصاديات الأعمال,Mar 2018,

تهدف هاته الدراسة أبراز توجه الجزائر إلى صادرات خارج المحروقات لتوازن الميزان التجاري من ناحية من اجل تحقيق النقد الأجنبي الذي يعزز ميزان المدفوعات من جهة أخرى، فقد توصلت الدراسة لدور وأهمية الصادرات

خـارج المحروقـات لمؤسسـة جزائريـة لافـارج اسمنـت عقـاز الـتي حققـت أول عمليـة تصـدير في الجزائـر في ديسمبر 2007.

الدراسة ثانية:

DEBOUZ sadia, Les dispositifs d'aide et d'appui aux exportations hors hydrocarbures cas d'ALGEX, Mémoire du diplôme de Master en sciences commerciales Spécialité : « Finance et Commerce International », FACULTE DES SCIENCES ECONOMIQUES DE GESTION ET DES SCIENCES COMMERCIALES DEPARTEMENT DES SCIENCES COMMERCIALESUNIVERSITE MOULOUD MAMMERI DE TIZI-OUZOU,2018.

تهدف الدراسة إلى إبراز آليات تشجيع الصادرات خارج المحروقات ودورها في ذلك،فقد توصلت الدراسة عن وجود فجوة بين آليات تشجيع الصادرات للخارج الهيدروكربونات والواقع الذي يمر به الفاعلون الاقتصاديون المعنيون.أظهرت دراسة على مستوى ALGEX بعيد كل البعد عن المساهمة بشكل إيجابي في دعم الشركات للتصدير .

الدراسة الثالثة:

Dr. Mohamed BOUCHAKOUR, La question nationale des exportations hors hydrocarbures -Méthodologie pour une approche stratégique, Revue DIRASSAT , Université de Laghouat ,numéro économique V. 8 , N.2 , Mars 2017.

تهدف الدراسة لإعطاء صورة عن وضع اقتصاد ما بعد النفط في الجزائر على جدول الأعمال في أواخر السبعينيات. منذ ذلك الحين، غرق الاقتصاد الجزائري بشكل أعمق في "إدمانه" على الريع من الهيدروكربونات. وقد توصلت الدراسة إلى الاستعداد ومعرفة لأفضل الممارسات، يصبح تنويع الاقتصاد وقيادته للصادرات غير الهيدروكربونية مسألة نهج لتطوير إستراتيجية وطنية في هذه المنطقة، ووفق نهج تقني وفق توليفة

خلاصة الفصل :

إن إعطاء التجارة الخارجية مكانتها وتجسيد سياسة تجارية ملائمة مع السياسة الاقتصادية ضرورية لنجاح التنمية وبعث النمو الاقتصادي وهذا لارتباطها الوثيق بالتنمية وما له من تأثير بصورة مباشرة في مؤشرات النمو الاقتصادي وهذا بالاعتماد على الآليات والأدوات المناسبة والفعالة التي من خلالها يمكن تحقيق الأهداف المرجوة.

إذن فالتجارة الخارجية هي عصب أي اقتصاد فهي تلعب دور كبير في النشاط الاقتصادي من خلال اعتبارها مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخول فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وجذب رؤوس الأموال وما له من أثار على الميزان المدفوعات حيث أن هذا الأخير يوضح لنا ما لها من حقوق وما عليها وما عليها من التزامات قبل الخارج من ثم تحديد مديونية الدولة للعالم الخارجي ويحدث الاختلال الاقتصادي في ميزان المدفوعات نتيجة الاختلال بين المعاملات الدائنة والمعاملات المدينة حيث أن كل دولة تسعى إلى اختلال الفائض لما يعكسه من أثار ايجابية وقوة للاقتصاد.

الفصل الثاني

إستراتجية صادرات الجزائر خارج المحروقات "دراسة حالة"

تمهيد:

تتمثل أهمية الدراسة في محاولة بحث وتحليل أثار الإصلاحات الاقتصادية التي شملت قطاع التجارة الخارجية في الجزائر كما ويكتسي الموضوع أهمية من خلال الضرورة الملحة في إعادة هيكلة قطاع التجارة الخارجية لتنويع مصادر الدخل الوطني خارج المحروقات كسياسة بديلة على المدى البعيد باعتبار البترول طاقة زائلة تخضع للتقنيات الدولية وخصوصا مع توجه الدول نحو نظام تحرير التجارة الخارجية بشكل تدريجي محاولة منها الإسراع في الاندماج في الاقتصاد الدولي ويعتبر هذا المسعى مهم نظرا للامتيازات التي تقدمها أهمها نقل الخبرات والتكنولوجيا كما أنها تمثل ممر نحو أسواق التصدير.

ويكتسي هذا الموضوع أهمية لكونه يدرس عدة تحديات مهمة للاقتصاد الوطني وهي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وعملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وتحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق تنمية الصادرات خارج المحروقات.ومن هذا المنطلق تطرقنا إلى هذا الفصل الذي تناولنا في:

المبحث الأول: مراحل تطور التجارة في الجزائر

المبحث الثاني: إستراتيجية الجزائر لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات

المبحث الثالث: تحديات الجزائر لتنويع الصادرات خارج المحروقات .

المبحث الأول:مراحل تطور التجارة الخارجية في الجزائر

لقد سعت الجزائر لتطوير تجارتها الخارجية وخاصة بعد الاستقلال لتوطيد العلاقات الخارجية، وبناء اقتصاد قائم بذاته لدولة خرجت من الاستعمار، لذلك فقد تبنت الجزائر منذ أوائل السبعينات حتى أواخر الثمانينات نظما تجارية من أكثر النظم تقييدا، واعتمدت تلك السياسات على نظام موسع ومعقد من قيود الاستيراد والمعدلات المرتفعة للتعريفات و، الرقابة على النقد الأجنبي بالإضافة إلى نظام واسع النطاق من سياسات الرقابة المحلية على الاستثمار والائتمان والأسعار والتجارة، وما ذلك.ولم يتم البدء في تطبيق سياسات إصلاح موسعة إلا منذ أوائل التسعينات، وشكل تحرير التجارة المكون الأساسي لتلك الإصلاحات وتضمن حل القيود الكمية إلى درجة كبيرة وتخفيض التعريفات، ومخططات لدعم التصدير، ...، تم تطبيق هذه الإصلاحات إثر صعوبات كبيرة في ميزان المدفوعات وأساسا في أوقات الأزمات. ويمكننا تقسيم تطور التجارة الخارجية في الجزائر إلى ثلاث مراحل.

المطلب الأول: مرحلة وضعية التجارة الخارجية في الجزائر قبل الإصلاحات

لقد اتبعت الجزائر بعد استقلال إستراتيجية تنموية تقوم أساسا على التجارة الخارجية لتحقيق الأهداف الاقتصادية ، حيث كانت التجارة الخارجية أهم مرحلة من مراحل تطور الاقتصادي ، و فلقد وضعت لهدا القطاع تحت رقابة الدولة بشكل تدريجي حتى بداية السبعينيات تاريخ احتكار الدولة لقطاع التجارة واستمر هدا الحل الى نهاية الثمانيات .

ويمكن تقسيم هاته المرحلة إلى بمرحلتين:

الفرع الأول: الرقابة على التجارة الدولية في الجزائر خلال المرحلة 1962 إلى 1970:

وقد تميزت هاته المرحلة بتطبيق سياسات حمائية للتجارة الخارجية بالجزائر، لذلك فهي طبقت بعض الآليات للحفاظ على نمو التجارة، أتصف التشريع الجزائري التجارة الخارجية في الفترة الممتدة بين 1970 إلى 1962 بوضع العناصر الأولى لمراقبة الدولة لهذا القطاع إذا تمثلت هذه العناصر في وسائل وأدوات تقليدية إحصائية اتخذت ثلاثة أشكال وهي: (السعيد، دور الاستثمار في ترقية الصادرات خارج المحروقات ، 2020 . 2021، صفحة 10 . 11)

- **مراقبة الصرف**: الأموال تنتقل بحرية كاملة، بالإضافة إلى أن اغلب المبادلات الخارجية للجزائر كانت تتم في هذه المنطقة غير أنه بعد أكتوبر 1963 وبعد صدور القانون رقم 62- 144، دعمت التجارة الخارجية الجزائرية بنظام مراقبة الصرف يسمح من الحد من خروج رؤوس الأموال إلى الخارج بالإضافة إلى التحكيم في التقلبات النقدية في السوق ، وقد استعد هذا النظام من التشريع المعد من طرف وزارة المالية ويحصل في طياته كل ما يتعلق بعرض العملية الصعبة الطلب عليها والشروط التي تحددها والتي تحاول الحفاظ على سعر معين أسعار الصرف.

- **التعريفة الجمركية**: وهذا المجال تم استخدام معدلات جديدة وتم توزيع تشكيلها من اجل حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية وتشجيع الصناعة التحويلية.

لقد تم وضع أول تعريفة جمركية للجزائر بمرسوم بتاريخ 28 أكتوبر 1963 حيث طريقة عملها كانت تعتمد على تصنيفين.

- بالنسبة للمنتج وذلك حسب طبيعة وجهة المنتج.
- بالنسبة للبلد وذلك حسب الأصل والمصدر الجغرافي للمنتج.

لكن نتيجة للنقائص التي عرفتها التعريفة الجمركية جديدة سنة1968 بمرسوم رقم 35/68والذي ادخل تعديلات على التعريفة السابقة حيث تم إلغاء التعريفة الخاصة الممنوحة من جهة وتم تحديد الحقوق الجمركية على المستوى عام أعلى وتوزيعها بطريقة أوسع، ولم تقتصر إجراءات المراقبة من طرف الدولة خلال هذه الفترة على المراقبة الصرف والتعريفة الجمركية فحسب وضعت نظام الحصص للواردات ليدعم إجراءات السابقان.

_ **نظام الحصص لاستيراد**: حددت في النظام القيود الكمية بصفة نهائية عن طريق التفاوض في إطار اتفاقية ثنائية تجارية وهذا بمرسوم 63_1886 الصادر في16 ماي 1963والذي يهدف إلى:

- تحسين وضعية الميزان التجاري.
- تتم عملية الاستيراد في نظام الحصص وفقا لطريقة التجمعات الشرائية (هي عبارة عن جمعيات تجمع بين مستوردين خواص والدولة وتشكل شركات ذات رأسمال معظمه عمومي حيث تفرض عليهم الدولة نوع من الرقبة عن طريق وساطة ممثلين لها والتي تهدف إلى:
- تنفيذ برامج الاستيراد السنوي للمنتج الذي هو من اختصاصها

- تسويق المنتجات بين مختلف الطالبين حسب حصص محددة من طرف وزارة التجارة

التعايش الظاهري بين القطاع الخاص والدولة لم يخف عدم التلاؤم بينهما والذي سرعان ما برز نظر الوجود برامج متناقصة بين المستوردين الخواص الذين هدفهم الرئيسي هو تحقيق الربح والقطاع الدولة الذي كانت غايته الوحيدة التموين التنظيم للسوق الوطنية. (صغير)

الفرع الثاني: مرحلة الاحتكار

اعتبرت الدولة الفترة السابقة (مرحلة الحماية) كفترة انتقالية نحو سياسة جديدة تستطيع فيها إحكام سيطرتها على هذا القطاع الاستراتيجي لهذا انطلقت السلطات في احتكار الاستيراد والتصدير بواسطة أجهزتها ومؤسساتها العمومية ويمكن تقسيم مرحلة الاحتكار إلى مرحلتين أساسيتين:

أولا: المرحلة الأولى:مرحلة الاحتكار المسير من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة (1971_1977): في جويلية 1971منحت المؤسسات العمومية صلاحيات احتكار العمليات التجارية إذا تستطيع كل مؤسسة حسب نشاطها استيراد السلع الخاص بها وبالفروع التابعة لها مواد البناء لشركة SNMC المواد الحديدية لشركة (SNS) وغيرها هذه العمليات الاحتكارية تهدف إلى توجيه حسن وعقلاني للتدفقات التجارية وربطها بالتخطيط المركزي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد نصت المادة الأولى من الأمر 74_72على إنشاء البرنامج العام بالاستيراد كما تم من خلال هذا الأمر إحداث موضوع الرخص الإجمالية الاستيراد والتفرقة بين أنواعها في المادة الخامسة من نفس الأمر وتكون هذه الرخص لفائدة:

ا_ **هيئات القطاع العمومية الجائزة على ميزة الاحتكار**: هذا النوع من الرخص يمنح للمؤسسات المستوردة لسلع الاستهلاك النهائي والاستهلاك الإنتاجي.

ب_ **الرخصة الإجمالية الاستيراد الخاصة بالنشاط**: وهي رخص تستفيد منها المؤسسات العمومية غير الحائزة على الاحتكار الاستيراد مستلزماتها بالإنتاجية والانجاز برنامجها الخاص بالإنتاج والدعم والمشاريع المخططة التي تتولى المسؤولية.

ج_ الرخص الإجمالية الاستيراد الممنوحة للقطاع الخاصة: لا تمنح هذه الرخص إلا لمؤسسات القطاع الخاص الهامة التي تطبق برنامجا سنويا للتموين "أي المؤسسات التي تساهم في رفع وتطوير الاقتصاد الوطني.

_أما فيها يخص الصادرات فان الأمر74_11 الصادرات بتاريخ 30 جانفي 1974 يؤكد ويكرس الحرية في ممارسة هذا النشاط ويمنع الاحتكار من قبل المؤسسات إلا فيما يخص المنتجات المحددة من طرف شركة بغرض التوزيع وهذا ما يؤثر على القدرة التفاوضية للشركتين الوطنية ، لان التفاوض يتم بصورة فردية مع المصدرين الأجانب مما ينعكس على أسعار المنتوجات المستورد فوجد آنذاك في السوق الوطنية منتوج مستورد بأسعار مختلفة بسبب تباين أسعار الحصول على هذا المنتوج من الخارج). (الجريدة الرسمية رقم 14 الصادرة بتاريخ 15 فيفري 197474 **الأمر**)

ثانيا: المرحلة الثانية: مرحلة الاحتكار الدولة التجارة الخارجية (1989_1978) في سنة عززت الدولة موقفها الاحتكار ي فيما يخص نشاطات التجارة الخارجية وذلك بإصدارها للقانون 11في فيفري1978، والذي بنص على أن تسيير الواردات والصادرات من مهام الدولة وذلك في نص المادة الأولى والثانية من هذا القانون:

- المادة الأولى وفقا لما ورد في الميثاق الوطني وطبقا ا لأحكام المادة من الدستور فان استيراد والتصدير البضائع والسلع والخدمات بجمع أنواعها من اختصاص الدولة وحدها.
- المادة الثانية لا يجوز إبرام العقود والصفقات الخاصة باستيراد والتصدير البضائع والسلع والخدمات من المؤسسات الأجنبية إلا من قبل الدولة أو من قبل إحدى هيأت الدولة.

فلا يمكن لأي جهاز أخر مهما كانت صلاحية القيام بأي نشاط تجاري خارجية' فلقد تم إقصاء نشاط الوسطاء من تدخلهم في عمليات التجارة الخارجية (المادة 9 من القانون 78_02) نظرا لتشدد السلطات في لاحتكارها لنشاط تجارة الخارجية والتي لم تحقق الأهداف المسطرة في المخططات التنموية والمتمثلة أساسا في حماية المنتجات الوطنية والحد من الاستيراد' فالاحتكار لم يفرض كوسيلة ناجعة للتخطيط وعلانية لتوجيه الواردات والصادرات.

رغم النتائج العكسية التي أسفرتها سياسة الاحتكار إلا إن الدولة لم تتخل عن الاحتكار كسياسة لتسيير الواردات والصادرات وإنما أضفت عليه بعض الليونة في التعامل منذ بداية الثمانينات ويظهر ذلك من خلال إصدار المرسوم 84_ 390في 22 سبتمبر1984الذي يلمس فيه بعض التسهيلات على عملية الاستيراد حيث تم تصنيف السلع المستوردة في القائمة:

- القائمة الأولى: تتكون من السلع المحتكرة التي يجب أن تستورد بعد موافقة الوزارة الوصية.

- القائمة الثانية: تتكون من السلع غير المحتكرة والتي تستطيع أن تستوردها المؤسسات العمومية بغرض الحاجة الإنتاجية.

المطلب الثاني: مرحلة وضعية التجارة الخارجية أثناء الأزمة وبداية الإصلاحات التجارية بالجزائر

نظرا للوضع المتدهور الذي أل إليه الاقتصاد الوطني بعد أزمة 1986 التي ألقت بثقلها علي التجارة الخارجية، حيث عملت الدولة علي تحريرهذا القطاع بصفة تدريجية في أيطار برنامج التعديل الهيكلي لسنة 1989 الذي يحمل مجموعة من التدابير التي تهدف إلي استعادة توازن الاقتصاد الوطني وهذا ما دفع الدولة إلي انتهاج سياسة أكثر تفتح أمام العالم الخارجي واتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات لتحرير تجارتها الخارجية ابتدأ من التحرير المقيد والتحرير الجزئي يتم إلي التحرير الكامل والتام.

الفرع الأول: وضعية التجارة الخارجية بالجزائر أثناء الأزمة الثمانينات

بعد أزمة البترول سنة1986حيث عرفت أسعار البترول انخفاضا اثر سلبا على ميزانية الدولة فانتهجت سياسة ترقية الصادرات الخارج المحروقات ‘وفي هذا السياق أصدرت السلطات التشريعية مراسيم وتعليقات تحفيزية في قانون المالية لسنة 1986 إذا من الجانب الضريبي تم إعفاء من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية على جزء من أرقام المؤسسات العمومية المصدرة وإعفاء أخر يخص الدفع الجزافي تتراوح مدته من سنة إلى خمس سنوات باختلاف مدا خيل النشاط وتبعا لهذا الإجراءات تم إصدار المرسوم86_ 46القاضي بترقية الصادرات خارج المحروقات (ampexa) وتقديم دعم للمنتجات المصدرة .

ولكن بصدور القانون 88_ 29عززت الدولة موقفها الاحتكاري رغم انه أعطى انطلاقة الاحتكاري رغم انه أعطى انطلاقة جديدة للنظام التجاري الجزائري فلقد نظم الاحتكار من خلاله في إطار برنامج شامل للتجارة الخارجية مع منح امتيازات لمؤسسات عمومية اقتصادية وهيئات عمومية وتجمعات ذات مصلحة مشتركة.) تطور التجارة الخارجية في الجزائر جامعة الكتب الاسلامي موقع (KETABONLiNE.com

الفرع الثاني: وضعية التجارة الخارجية لإصلاحات 1990بالجزائر

في هذه المرحلة قامت الدولة بالتحرير التدريجي لتجارتها الخارجية حيث أصبحت تلعب دور المنظم وتركت المجال أمام القطاع الخاص، وقد أصدرت الدولة مجموعة من القوانين التي تنص صراحة على بدابة تحرير التجارة الخارجية ومن بينها:

1. قانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، يعد هذا القانون مؤشر من مؤشرات الإصلاح الاقتصادي ومن بينهم المبادئ التي جاء بها منح الاستقلالية للبنك المركزي وإعطاء الحرية للبنوك التجارية، وإنشاء هيئة علي رأس المنظومة المصرفية تسمي مجلس النقد والقرض. (السعيد، دور الاستثمار في ترقية الصادرات خارج المحروقات ، صفحة 10)

2. صدور المرسوم التنفيذي رقم 91 37 - المؤرخ في 13 - 02 - 1991 والمتعلق بشروط التدخل في ميدان التجارة الخارجية والذي جاء بمبدأ تحرير التجارة الخارجية بصفة فعلية ليلغي ممارسة احتكار التجارة الخارجية كما يلغي شهادات الاستيراد والتصدير. وأصبح بإمكان كل مؤسسة عمومية أو خاصة، وكل شخص طبيعي أو معنوي يمارس وظيفة " تاجر بالجملة " أن يقوم بعمليات التجارة الخارجية تحت شرط وحيد وهو تسجيل المتعامل التجاري في السجل التجاري بصفة بائع بالجملة، وذلك مهما كانت نوعية البضاعة المستوردة، إلا فيما يخص المواد ذات الاستهلاك الواسع التي تبقى تتطلب تسجيلها ضمن قائمة شروط الإدارة التجارية. كما يمكن هذا المرسوم الوكلاء وبائعي الجملة الحصول على هياكل التخزين. إلا أن صدور هذا المرسوم تزامن مع صدور التعليمة رقم 03/91 الصادرة عن بنك الجزائر في أفريل 1991 والتي تضبط شروط تمويل عمليات الاستيراد، والتي سوف تحد من حرية التدخل وذلك بغرض البحث عن تمويلات خارجية وبتحديد سقف لا يقل عن مليوني دينار.وعلى هذا الأساس أصبح النظام البنكي المنظم الوحيد للتجارة الخارجية التي أصبحت بدورها رهنا لمعايير تجارية مثل قبول حسم المعامل التجاري بالدينار، وتوفير التمويلات الخارجية. (القادر، صفحة 50)

فمن خلال برنامج دعم اقتصاد السوق، تم إقرار تدخل الدولة بقوة في إطار تنظيم عمليات التجارة الخارجية وهذا من خلال:استرجاع الإدارة لامتيازاتها في هذا المجال وتحديد الأولويات.ومن هنا ظهرت التعليمة رقم 625 الصادرة في 8 أوت 1992، والخاصة بالتجارة الخارجية وطرق تمويلها التي تحتوي على بعض الخطوط الكبرى لطرق تسيير التجارة الخارجية.

المطلب الثالث: مرحلة تحرير التجارة الخارجية بعد سنة 1993 بالجزائر

وفي هذه المرحلة شرعت السلطات العمومة بوضع برنامج الإصلاح الاقتصادي واتخاذ إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية تنفيذ لشروط صندوق النقد الدولي للانفتاح على العالم الخارجي ودخول السلع والخدمات الأجنبية وكذلك رؤوس الأموال وفي هذا السياق أصدرت السلطات التعليمة 94-13 المؤرخة في 12 أفريل 1994 التي تؤكد التوجه الجديد لسياسة التجارة الخارجية ومنذ ذلك التاريخ تم تحرير المبادلات التجارية بصفة تامة.

الفرع الأول: برنامج التعديل الهيكلي لسنة 1994

لقد عانت الجزائر مع بداية 1992 اختلالات هيكلية عميقة أهمها في المديونية الخارجية وعجز الموازنة، وهذا ما دفع الجزائر إلى القيام بإصلاحات اقتصادية عميقة مست جميع القطاعات فخلال هذه المرحلة بدأت الدولة في المفاوضات مع الصندوق لإعادة جدولة ديونها قصد النهوض بالاقتصاد الوطني والخروج من الأزمة، حيث قامت بالإمضاء على اتفاقيةStand-by واتفاقية تسهيل التمويل الموسع.لقد دامتStand-by قرابة السنة افريل 1994 إلى مارس 1995 وهي تسمح بإعادة جدولة ديون الجزائر وتقضي بتحرير تجارتها الخارجية. وهو عبارة عن برنامج تمويل على شكل قروض تحصل الجزائر بموجبه على حوالي مليار دولار أمريكي عبر دفعات، ولتحقيق الاستقرار الاقتصادي تبنت الجزائر مجموعة من الخطوات بما يسمح لها فيما بعد من عقد الاتفاق الموسع ". (زينب، 2013، صفحة 52)

لقد كان لتطبيق برنامج التعديل الهيكلي في 1994 تأثير كبير على مستوى عمليات التجارة الخارجية، حيث تم إلغاء التعليمة رقم 625 مع الإبقاء على القوائم السلبية سواء في مجال الاستيراد أو التصدير.ومن أجل ترقية الصادرات خارج المحروقات ظهرت عدة محاولات لتكييف الإجراءات الإدارية السابقة التي كانت تخضع لها عمليات التجارة الخارجية، ووضع إطار تنظيمي فعال وتحفيزي لتطوير وتنويع الصادرات على الخصوص:

- إنشاء هيئة لتأمين وضمان الصادرات " الشركة الوطنية لتأمين الصادرات(CAGEX) " ،
- إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية
- الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية
- إنشاء الصندوق الوطني لدعم الصادرات
- التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وقرب انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة التي قطعت شوطا كبيرا من المفاوضات العسيرة والصعبة.

وبعد أن أرضت النتائج المتوصل إليها بخصوص اتفاقيةStand-by المتعلقة بالجزائر خبراء FMIإلى حد ما، قامت الجزائر بإرسال رسالة نوايا جديدة في 30 مارس 1995 للدخول في الإصلاحات الهيكلية بتاريخ 22 ماي 1995 يمتد إلى 21 ماي 1998.

الفرع الثاني: التطور الهيكلي للتجارة الخارجية بالجزائر

تعاني الجزائر كأغلبية دول جنوب وشرق المتوسط على العموم من اختلال في ميزان العمليات الجارية، حيث أنها تستورد السلع والخدمات أكثر مما تصدر، كما أن تحويلات رؤوس الأموال الرسمية ومداخيل العملة تكفي لتعويض هذه الوضعية التجارية السلبية في بعض الدول، لذلك تسعى الجزائر إلى تشجيع القطاعات الأخرى خاصة الزراعة والصناعة والسياحة لأجل تنويع صادرتها وخروجها عن اقتصاد المحروقات وهذا ما سوف نلاحظه في المبحث الثاني. (حياة، صفحة 151)

الجدول رقم: تطور التجارة الخارجية خلال الفترة 1970 إلى سنة 2007

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان / السنوات	الواردات	الصادرات
1990	9684	11304
1991	7680	12100
1992	8406	10838
1993	8789	10091
1994	9365	8340
1995	10761	10240
1996	9098	13375
1997	8687	13889
1988	8403	3!102
1999	9164	15522
2000	9173	22031
2001	9940	19132
2002	12009	18825
2003	13534	24612
2004	18308	32083
2005	20357	46001
2006	21456	54613
2007	27439	59518

المصدر: إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات(CNIS).

ودان بوعبداه، براهيمي بن حراث حياة، مقتضيات تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، ملة دفاتر بوادكس، العدد4، سبتمبر2015، ص39. (براهيم، 2008 . 2009، صفحة 151)

من خلال هذا الجدول نلاحظ انتقال حصيلة الصادرات من 11304 مليون دولار سنة 1990 إلى 59518 مليون دولار سنة 2007 حيث تطورت بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 9.66 %، كما إن حصيلة الصادرات خلال الفترة المدروسة لم تكن مستقرة بل عرفت تذبذبا في حصيلتها من فترة إلى أخرى والسبب في ذلك راجع إلى اعتماد الجزائر بنسبة كبيرة في صادرات على المحروقات وبالتالي فان تذبذب أسعار هذه الأخيرة يؤدي إلى تذبذب حصيلة الصادرات.

المبحث الثاني: إستراتيجية الجزائر في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات

لقد سعت مختلف الحكومات المتعاقبة في الجزائر إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات خاصة منذ بداية الألفية الجديدة، أين حاولت هذه الحكومات بناء اقتصاد متنوع خارج قطاع المحروقات، من خلال تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي، وتعديل القوانين الخاصة بذلك، وإبرام اتفاقيات شراكة وتعاون اقتصادي مع عديد الدول، من اجل ترقية القطاعات الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات.....، لكي تخرج من فخ الاقتصاد الريعي.

وسوف نركز على أهم القطاعات وهياكل المكونة لقطاع التجارة الخارجية.

المطلب الأول:قطاع الزراعة في الجزائر:

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات التي يمكنها المساهمة في دعم الأمن الغذائي والمساهمة في تنمية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات ولما تملكه الجزائر من مقومات وإمكانيات مادية وبشرية وطبيعية وشساعة مساحتها وتوفر اليد ا لعاملةيجعل هذاالمجالمنبيناالمجلاتالتييمكنللجزائرالاستثمارفيهاوتحقيقامنهاالغذائي والتخلص من هيمنة الصادرات النفطية.

الفرع الأول: مساهمة القطاع الزراعي في تنويع صادرات الجزائر:

يتذيل القطاع الفلاحي ترتيب صادرات الجزائر فحسب إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية لسنة 2014 فقد بلغت قيمة الصادرات الجزائرية 62884.29مليون دولار أمريكي مثلت الصادرات الزراعية ما قيمته 772.54 مليون دولار أمريكي والصادرات الغذائية 323.15 مليون دولار أمريكي أي بنسبة تقل عن 2 % من إجمالي الصادرات وهي نسبة ضعيفة جدا تعود لاعتماد الاقتصاد الجزائري في أغلبها على قطاع المحروقات، ومن خلال إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية لسنة 2014 تتكون أهم الصادرات الجزائرية من صادرات السكر الخام بقيمة227.90 مليون دولار أمريكي والتمور بقيمة 38.31 مليون دولار أمريكي وهنا نلاحظ أن

الجارة تونس تفوقها كثيرا في هذه الصادرات حيث بلغت قيمة صادرات من التمور ولنفس الفترة270.14 مليون دولار أمريكي. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، 2015)

أدت الظروف المناخية المواتية، خاصة بالنسبة للحبوب، خلال الموسم الزراعي 2018-2017، إلى رفع معدل نمو الإنتاج الزراعي إلى 5.0 ٪، مقابل 1.8 ٪ 2017.بتدفق للثروة المنتجة قدره 2426.9 مليار دينار، يمثل قطاع الزراعة 15.4 ٪من القيمة المضافة للاقتصاد بمفهومه الحقيقي، و12.0٪من إجمالي الناتج الداخلي، كما يوظف1.067 مليون شخص في 2018، ساهم هذا القطاع بـ 42.7 ٪في نمو إجمالي الناتج الداخلي، وبـ 22.6 ٪في النمو خارج المحروقات. نجم النمو المعتبر في الإنتاج عن أداء إنتاج الحبوب وأيضا الفلاحي في 2018 عن الزيادات في إنتاج أغلبية المحاصيل الزراعية، رغم تباطؤ في وتيرة النمو وانخفاض الإنتاج في بعض الفروع. ومن خلال الإحصائيات التالية: (صفحة 16)

- إنتاج الحبوب في 2018 أفضلُ المستويات من حيث نمو الكميات المنتجة بحيث ارتفع الإنتاج بـ 75 ٪ليبلغ 60.6 مليون قنطار، مقابل 34.7 مليون قنطار في 2017 صت هذه الزيادة كل من القمح الصلب والشعير.

- كما ازداد الإنتاج البستاني بـ 5 ٪، مقابل -0.64 ٪في 2017، ليبلغ 136.6 مليون قنطار في 2018، مقابل 130.2 مليون قنطار في 2017 .كما خصت الزيادات في الإنتاج الطماطم الصناعية الحمضيات زراعة الزيتون والخضرَ الجافة .فيما يخص اللحوم البيضاء، بوتيرة نمو في تراجع ب0.8 نقطة مئوية 8، انتقلوا من 2.8٪في 2017 إلى 2 ٪في 2018 .

- كما شهدت فروع الإنتاج الأخرى، خاصة فروع اللحوم الحمراء، الحليب، البيض والفواكه ذات النواة تراجعا في الإنتاج.

وهذا ما يوضحه لنا الشكل التالي في مدى مساهمة قطاع الزراعة في نمو الإنتاج خاصة خلال الفترة 2010- 2018 رغم أن هناك تباطأ في تطور قطاع الزراعة إلى أن هناك محاولات في هذا الجانب لأجل تنويع الاقتصاد الوطني:

الشكل رقم 01:مساهمة قطاع الزراعة في نمو الإنتاج الداخلي الوطني

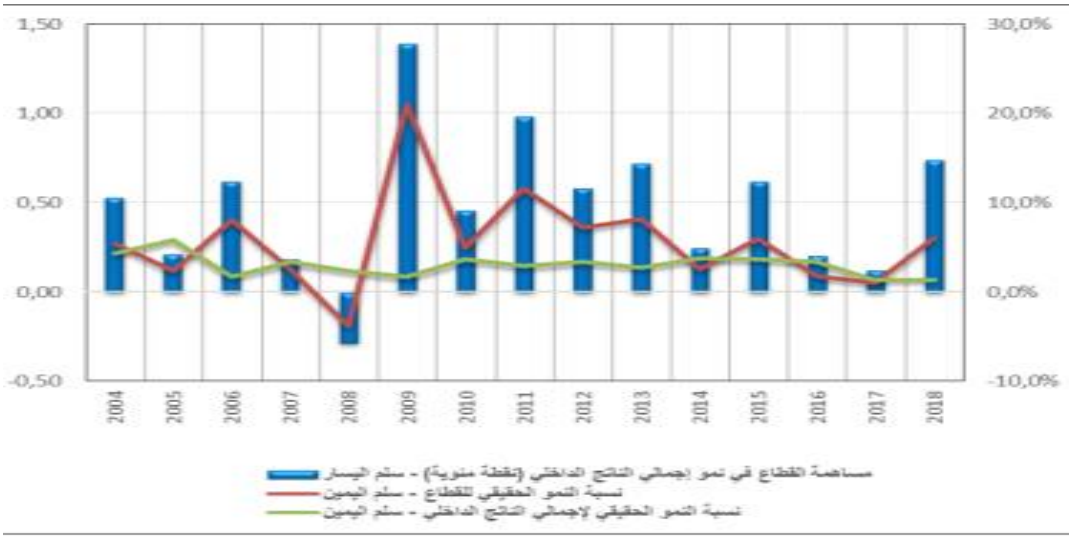

المصدر:بنك الجزائر، التطور الاقتصادي ونقدي للجزائر، تقرير سنوي2018، ديسمبر 2019، ص16.

وهذا ما يوضحه لنا الشكل التالي في مدى مساهمة قطاع الزراعة في نمو الإنتاج خاصة خلال الفترة 2010- 2018، رغم أن هناك تباطأ في تطور قطاع الزراعة إلى أن هناك محاولات في هذا الجانب لأجل تنويع الاقتصاد الوطني، وهذا النمو كان بفضل التطور الكبير الذي عرفته قيمة الصادرات الغذائية. حيث إن زيادة كمية الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني يؤدي إلى تغطية الطلب المتزايد من هذه السلع الغذائية وتخفيض حجم الواردات منها، غير أن ارتفاع أسعار معظم هذا السلع في الأسواق العالمية نتج عنه زيادة في قيمة الواردات من هذه السلع.

بحيث تمثل الصادرات من مصادر تنويع الدخل، كما يلعب التصدير منفذا أساسيا للسلع المحلية إذا عجزت السوق الوطنية على استيعاب، نتيجة الاكتفاء الذاتي ونقص القدرة الشرائية للمواطنين، وقد تبنت الجزائر في سياستها الإصلاحية تحرير التجارة ومنها تجارة المنتجات الفلاحية مما أدى بالقطاع الفلاحي تحقيق تحسن ومشاركة في التجارة الخارجية عن طريق عمليات تصدير واستيراد هذه المنتجات.

الفرع الثاني: البرامج الوطنية لتدعيم القطاع الزراعي:

عملت الدولة الجزائرية علي تطوير وتحسين القطاع الزراعي وجعله قاعدة متينة للاقتصاد الوطني حيث أعطت الدولة أهمية كبيرة لهذا القطاع وضعت مجموعة من البرامج لتحقيق التوازن والاستقرار الغذائي وتوفير

التسهيلات للفلاحين، فهذا القطاع ذو أهمية كبيرة لأنه يؤثر علي القطاعات الأخرى ويساعد علي الخروج من قطاع المحروقات ولذلك قامت الدولة بوضع مجموعة من البرامج لتدعيم وتنمية القطاع الزراعي منها:

1- البرنامج الوطني للتنمية الفلاحةPND :هو برنامج خاص يرمي إلي تطوير وعصرنة القطاع الفلاحي من خلال المحا فضة وحماية الموارد الطبيعية واستصلاح الأراضي الفلاحية وتكثيف الإنتاج وتحسين نوعيته فهذا المخطط يسعى إلي تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر.يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحة إلي مجموعة من الأهداف التي ترقي القطاع الفلاحي في الجزائر والتي تكمن فيما يلي:

- تحقيق الأمن الغذائي بتنويع المنتوج وتكثيفه.
- الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية.
- تحسين المستوي المعيشي للفلاحين.
- زيادة حجم الإنتاج وتحسين نوعيته من أجل التوجه نحو التصدير.
- تطوير المنتجات الزراعية وزراعة كل منتج حسب المنطقة الملائمة له.
- تحويل الأراضي الجافة والشبه جافة التي لا تصلح لزراعة الحبوب إلي مزارع للأشجار المثمرة والأنشطة الملائمة لها .
- استصلاح الأراضي الصحراوية وتهيئتها للزراعة .
- تقليص الفاتورة الغذائية بتطوير الإنتاج الوطني والحد من الاستيراد .

بعدها توسع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وأصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PN DAR وكان هدفها تحسين النشاط الفلاحي الريفي الغابي والرعوي وتعزيز المستثمرات الفلاحية، وتأهيل البني التحتية وإنعاش المناطق الريفية.

2-برنامج التجديد لفلاحي والريفي (2010-2015): يهدف هذا البرنامج الى: (عطية، 2021، صفحة 38)

-زيادة الإنتاج المحلي من المنتجات ذات الاستهلاك الواسع (القمح الصلب، الحليب) وضمان معدل التغطية متوسط الحد الأدنى 75 %من الاحتياجات .

- تحديث وإدخال التكنولوجيات الحديثة إلى المجمعات الفلاحية (الري الآلي، والتسميد والمكننة، واستخدام البذور وتحسينها) .
- تحديث وتنظيم شبكات تجميع وتسويق الإنتاج وتوفير المدخلات والخدمات الفلاحية .

- إنشاء أنظمة للجمع والربط ما بين مختلف القطاعات ذات الاستهلاك الواسع مثل الحبوب والحليب والبطاطا والزيتون واللحوم وبئة الظروف الملائمة لتحقيق الاستقرار في السوق.

- تعميم وتمديد شبكات الري الزراعية إلى 6.1 مليون هكتار بحلول عام 2014، مقابل ما يقرب من 900000 هكتار حاليا .

- –تطوير القدرات الوطنية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في احتياجات تغطية البذور والمشتلات والمواشي.

3–**المخطط الخماسي للإرشاد لفلاحي (2019/2015)**: والهدف من هذا البرنامج الى: (عطية، مساهمة قطاع الفلاحة في التنويع الاقتصادي في الجزائر، 2021، صفحة 38)

- رفع الطاقة الإنتاجية من الحبوب التي من المنتظر أن يبلغ إنتاجها 69.9 مليون قنطار في 2019 مقابل34.4 مليون قنطار في سنة2014.

- توقع إنتاج نحو 161.3 مليون قنطار في مجال زراعة الخضر مع اية الخماسي مقابل 129.8مليون قنطار سنة 2014 .

- توقع إنتاج6.2 مليون طن في 2019 من اللحوم الحمراء مقارنة ب 5.13 مليون طن سنة 2014، أما فيما يخص اللحوم البيضاء إنتاج حوالي5.75 مليون طن سنة 2019 مقارنة ب4.66 مليون طن.

4 -برنامج دعم القدرات البشرية والفنية: جاء للرد علي الصعوبات التي يواجهها الفاعلون فيما يتعلق بالعصرنة والتحكم في تقنيات الإنتاج الحدية. (السعيد، 2021، صفحة 2927)

الفرع الثالث: مؤشرات اقتصادية خاصة بقطاع الزراعي:

تعتبر الفلاحة قطاع اقتصادي مهم وحساس واستراتيجي لعدة أسباب، فاقتصاديا تعتبر القطاع الأولى الذي يوفر مدخلات القطاع الصناعي والتجاري، واجتماعيا يوفر الاحتياجات الغذائية الأفراد المجتمع، وتوفر الغذاء يعتبر عامل استقرار للمجتمع، ومن جهة أخرى يمكن من خلاله تحقيق الاكتفاء الذاتي وتجنب التعبئة الغذائية للخارج.

أن القطاع الفلاحي يعاني عجزا بنسبة 30 في مجال الإنتاج الزراعي، وتحديدا في جانب الحليب واللحوم الحمراء والجنوب التي تستورد منها الجزائر سنويا أكثر من 50 من احتياجاتها، رغم أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة تقدر بنحو 8، 5 ملايين هكتار وتمتلك الجزائر نحو عشرين مليون هكتار من السهول وتسعة ملايين هكتار من فضاءات الصيد البحري، و4، 2 ملايين هكتار من الغابات وتقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة

بالجزائر من إجمالي المساحة الكلية بنحو 3، 1، في حينتقدر نسبة الأراضي الزراعية المرورية ب 2، 6 وهو مؤشرا ضعيفا ودليلا على أن أغلب الأراضي تعتمد على مياه الأمطار.

ومن خلال الجدولين نلاحظ اهم المؤشرات الاقتصادية للقطاع الزراعة بالجزائر:

الجدول رقم 04:الأراضي المستعملة للزراعة الوحدة:هكتار

التعيين	2010/ 2011	2011/2012	2012/2013	2013/2014	2014/2015	2015/2016	2016/2017
المساحة الزراعية الصالحة (م، ر، ص)	8 445 490	8 454 630	8461880	8465040	8487854	8449425	8 536 468
الأراضي الصالحة للحراثة	7 501 395	7 506 630	7496678	7469481	7462081	7404176	7 470 807
مزروعات عشبية	4 254 887	4 354 242	4453225	4403937	4368417	4373690	4 561 388
أراضي سباتية	3 246 508	3 152 328	3043453	3065544	3093664	3030487	2 909 419
مزروعات دائمة	944 095	948 060	965202	995559	1025773	1045249	1 065 661

-مـــروج طبيعية -الكروم -حقـــول أشجار الفواكه -أراضـــي رعويـــة ومروج -أراضـــي غيـــر منتجـــة التابعـــة للمزارع -مجمـوع الأراضـي المســتعم لـة للزاعـة (1+2+ 3)	24 820 77 730 841 545 32 942 0 86 1 056 28 4 42 443 860	24 335 74 338 845 38 7 32 943 690 1 101 1 10 42 499 430	26626 73430 865146 32969435 1458095 42889410	25777 70852 898930 3296597 6 1457539 4288855 5	25468 70664 929641 3296851 3 1938887 4339525 4	31915 70463 942871 3291065 0 2036089 4339616 4	53 042 69 642 942 977 32 788 6 73 2 436 61 4 43 771 7 55	

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات، سنوات 2012، 2014، 2015، 2018.

من خلال الجدول يمثل الأراضي الصالحة للزراعة ومدى امتلاك الجزائر لهاته الأراضي التي تقدر ب 8.5 ملايين هكتار، في حين أن الأراضي المستعملة للزراعة تقدر ب43.8 ملايين هكتار، إذ أن الجزائر مهتمة بهاته المساحات، لكن الآثار المناخية تؤثر على محاصيلها.

التعيين/الموسم الفلاحي	2011/2010	2012/2011	2013/2012	2014/2013	2015/2014	2016/2015	2017/6 201	2018/7 201
الحبـــــوب الشتوية	42 457	51 336	49 110	34 322	37 555	34 323	34 702	60 568
القمح الصلب	21 958	24 071	23 324	18 443	20 199	19 376	19 909	31 780
القمح اللين	7 151	10 251	9 667	5 919	6 368	5 025	4 455	8 031
الشعير	12 581	15 917	14 986	9 394	10 306	9 199	9 697	19 573
الخرطال	767	1 097	1 133	566	682	721	640	1 180
الحبـــــوب الصيفية	15	35	13	30	55	126	76	91
مجمـــــوع الحبوب	42 472	51 371	49 123	34 352	37 610	34 499	34 779	60 659
الحبـــــوب الجافة	788	843	958	937	874	773	1 072	1 376
المزروعـــات البقولية	95 692	104 023	118 683	122 977	124 693	130 811	130 203	136 571
البطالطا	38 622	42 195	48 865	46 735	45 396	47 581	46 064	46 533
الطماطم	7 716	7 970	9 751	10 656	11 638	12 806	12 863	13 097
البصل	11 442	11 833	13 595	13 409	14 363	15 260	14 203	13 997
البطيخ بنوعيه	12 851	14 951	15 006	16 143	18 144	18 777	18 913	20 958
الزراعـــات الصناعية	7 237	8 759	9 323	11 147	13 299	12 802	12 555	15 873
الطمـــاطم الصناعية	7 059	8 524	9 083	10 930	12 908	12 355	12 097	15 407
التبغ	83	76	79	87	88	98	103	107
الحمضيات	11 068	10 878	12 049	12 710	13 420	12 032	13 443	14 774
البرتقال	8 148	8 025	8 907	9 552	10 051	8 928	10 140	11 342

اليوســــــفي والكلمونتين	2 180	2 075	2 312	2 279	2 623	2 342	2 498	2 628
زراعة الاشجار	28 380	26 521	30 841	29 424	33 221	33 863	33 889	34 356
التمور	7 249	7 894	8 482	9 344	9 904	10 296	10 586	10 947
التين	1 202	1 101	1 171	1 286	1 391	1 204	1 287	1092
الزيتون	6 108	3 938	5 787	4 829	6 537	6 964	6 845	8 608
اللوز	506	665	635	648	765	661	619	572
فواكه أخرى	13 315	12 923	14 766	13 317	14 624	14 738	14 552	14 229
زراعة الكروم	4 026	5 432	5 708	5 180	5 681	5 714	5 666	5 030
عنب مجفف	2	2	0.9	0.9	0.7	0.5	0	0
عنب المائدة	3 499	4 733	4 829	4 373	4 926	4 991	5001	4 413
عنب للتخمير	525	697	878	806	754	722	665	617

الجدول رقم05: أهم المنتوجات الزراعية بالجزائر

الوحدة:ألف قنطار

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات، سنوات 2012، 2014، 2015، 2018.

من خلال الجدول: يوضح تنوع المنتجات الزراعية التي تزخر بها الجزائر، وهناك نمو في الإنتاج الزراعي خلال الفترة 2010-2018، حيث ارتفع إنتاج الحبوب من42.7 ألف قنطار سنة 2010 إلى 60.6 ألف قنطار سنة2018، أما الحبوب الجافة 1.3 ألف قنطار سنة 2018 أما الزراعات الصناعية من 7.2 ألف قنطار سنة 2010 إلى 15.8 ألف قنطار سنة2018، أما الحمضيات من11.06 سنة 2010 إلى ألف قنطار14.7 سنة 2018، أما الكروم من 4.02 ألف قنطار سنة 2010 إلى 5.03 ألف قنطار سنة 2018.

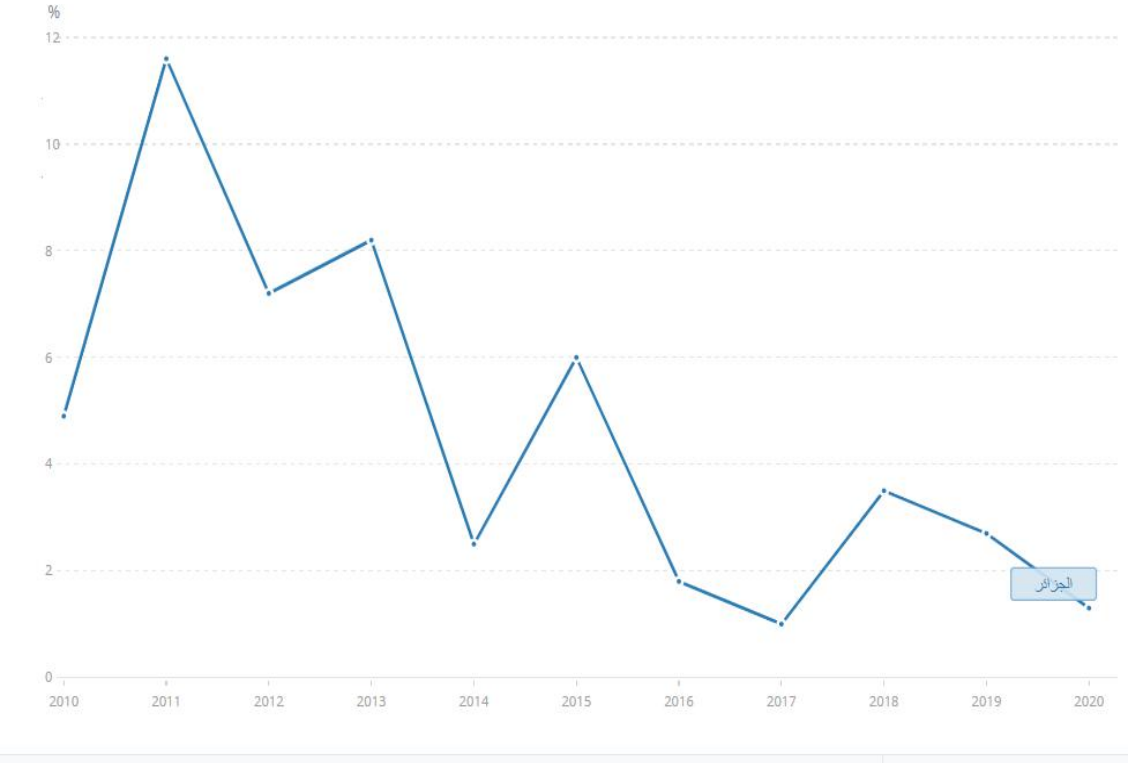

Locations=DZ؟httbs ://Data.AlbankaldaWli.Org/indicator/NV.AGR.ToTL.CN:Source

أن الشكل الموالي يوضح نمو السنوي للقيمة المضافة قطاع الزراعة، فهو يتراجع من سنة لأخرى، وهذا للأوضاع الاقتصادية والسياسية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، فقد بلغ سنة 2010 ب4.9% ليترفع سنة 2011 إلى 11.9 %، لكن يتراجع إلى غاية سنة 2020 ليصل الى1.3 %.

المطلب الثاني: قطاع الصناعة في الجزائر:

منذ سنوات كان الإنتاج الصناعي موجه لسوق المحلية فقط. لكن مع انتهاج الجزائر لسياسة تحريرية أعطت للقطاع الخاص الجزائري دور في التنمية الاقتصادية دفعت بهذا القطاع للولوج بقوة في الاقتصاد الوطني مما ساهم وبشكل كبير في إعطاء دفع قوي للقطاع الصناعي، وكانت الصناعة الجزائرية تتميز ب(بزراية، 2015، صفحة 138).

الفرع الأول: مساهمة القطاع الصناعي في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية:

يعتبر التوجه نحو التصدير من بين الخيارات الإستراتيجية التي تحضي باهتمام كبير ضمن السياسات الاقتصادية في جميع دول العالم. ويرجع الاهتمام الكبير بتنويع الصادرات والتوجه. نحو تنمية تطوير الأنشطة التصديرية في أدبيات النمو والتنمية الاقتصادية، وتشجيع الصادرات فتح أسواق جديدة للمنتجات المحلية مما يؤدي إلى الاستفادة ووفرت الحجم في الإنتاج، وبما أن الصادرات غالبا ما تتحقق تحت ضغوطات قوي المنافسة فان الصناعات الموجهة نحو التصدير تستخدم طرق إنتاج أكثر كفاءة وبالجودة المطلوبة وفق المقاييس الدولية مما

يمكنها من الصمود على مواجهة المنافسة الحادة في الأسواق العالمية، من أجل تحليل مدى قدرة القطاع الصناعي الجزائري خارج المحروقات على اختراق الأسواق الأجنبية. الجدول الأتي يوضح نسبة مساهمة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات كما يلي :

الجدول رقم 06: تطور مساهمة القطاع الصناعي في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية :(2010، 2018)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات	8 ،1	2	2 ،2	5 ،2	5 ،3	7 ،4	6 ،4	3 ،4	4.1.

المصدر:(إحصائيات البنك الدولي 22\08\2020)

سجلت الجزائر مستويات متدنية في نسب مساهمة القطاع الصناعي في الصادرات الكلية، حيث عرفت تذبذبا ملحوظا من سنة 2010 إلى غاية 2018، وهذا إن دل فإنما يدل على ضعف القدرات التصديرية للمنتجات الصناعية خارج المحروقات . لكن لا بد من الإشارة إلى تحقيقها لنسب متزايدة في صادراتها الصناعية خارج قطاع المحروقات إبتداءا من سنة 2010، وذلك بفضل مساهمة القطاع الخاص في تنويع الصادرات . إضافة إلى الجهود المبذولة من طرف السلطات خلال السنوات الأخيرة من أجل تطوير هذا القطاع الهام في التنمية الاقتصادية. (20192018، صفحة 2321)

الشكل رقم04:نمو قطاع الصناعة للفترة 2004-2018

المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي ونقدي للجزائر، تقرير سنوي2018، ديسمبر 2019، ص21.

أن شكل يوضح، في سنة 2018 تعتبر الصناعة خارج المحروقات القطاع الوحيد الذي عرفت بطؤا في وتيرة توسع النشاط، حيث تراجعت من 4.7%سنة 2017 إلى 4.1 %سنة 2008 .نتيجة لذلك، تقلصت مساهمة الصناعة في النمو الإجمالي للنشاط الاقتصادي من 18.1 ٪ سنة 2017 إلى 5، 16 ٪سنة 2018.

.خص هذا التباطؤ في النمو ستة من بين عشرة فروع للصناعة خارج المحروقات، وهي: الماء والطاقة، مواد البناء، الصناعات الغذائية، النسيج والملابس، الخشب، الفلين والورق والصناعات المختلفة، حيث بلغ مجموع الحصة المتراكمة لهذه الفروع ضمن القيمة المضافة للقطاع 78.6 ٪، وكانت مساهمتها في نمو الصناعة 74.2 ٪، منها 35.2٪، خاصة بفرع الصناعات الغذائية و21.8 ٪، خاصة بفرع الماء والطاقة.

الفرع الثاني:برامج تنمية قطاع الصناعة

إن النجاح التصدير يحتاج إلى مستوى غير مسبوق من الجهد على المستويين العام والخاص، لذلك على الجزائر أن تقوم بالعديد من البرامج لتشجيع وتطوير الإنتاج الوطني بما يسمح له بالمنافسة في الأسواق الدولية، ومن بين القواعد الهامة الواجب مراعاتها بهدف التخلص من التبعية اتجاه قطاع المحروقات عبر تنويع الصادرات تتمثل في اختيار بعض قطاعات التصدير السلعي ومجالات القطاع الصناعي فالتي تتمتع فيها الجزائر ميزات تنافسية كبداية لانطلاق التصدير، ولتحقيق ذلك تم إنشاء العديد من المؤسسات بهدف تنشيط البنية المؤسسية للتصدير وبرامج مساعدة منها ما يلي:

1-المؤسسات الداعمة:

- المؤسسة الجزائرية للمعارض والتصدير: تساهم في تنمية المبادلات التجارية، بترقية الصادرات وترشيد الواردات، وقد أوكلت إليها مهمتا تنظيم وتنشيط التظاهرات الاقتصادية في داخل الجزائر وخارجها .

- الوكالة الوطنية للنشر والإشهار: من مهامها يفي مجال ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات القيام بكل ع - الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية: مكلف بالمشاركة في تطوير إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية، ويساهم في تطبيق السياسة الوطنية للمبادلات التجارية عن طريق تسهيل نفاذ المنتجات المحلية إلي الأسواق العالمية.

- الغرفة الوطنية للتجارة والصناعة: هدفها القيام بكل عمل يرمي إلى ترقية مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وتنميتها وتوسيعها لاسيما في مجال الأسواق الخارجية.

- الشركة الوطنية لتأمين القرض عند التصدير: تكلف بتأمين كل الأخطار المترتبة عن عمليات التصدير وف للشروط المنصوص عليها في العقد سوءا كانت تجارية، سياسية، أخطار عدم التحويل، بالإضافة إلى الأخطار الناجمة عن الكوارث وتستثنى صادرات المحروقات من اختصاص هذه الشرك مل أو نشاط إعلامي من شأنه المساهمة بتعريف الإنتاج الوطني في الخ. (رشيد، 2015، صفحة 5250)

2-برنامج دعم التنويع الصناعي وتحسين مناخ الأعمالPADICA: في إطار الجهود الرامية إلى تسهيل وإنعاش الاستثمار، أطلقت وزارة الصناعة، اليوم الاثنين 25 أكتوبر 2021، برنامج دعم التنويع الصناعي وتحسين مناخ الأعمال "PADICA"، وذلك بالتعاون مع مندوبية الاتحاد الأوروبي بالجزائر. ويهدف هذا البرنامج، والذي سيمتد إلى غاية 2024، إلى دعم جهود التنويع الصناعي وتحسين مناخ الأعمال في الجزائر للمساهمة في تنمية اقتصادية متنوعة ومستدامة من خلال رفع حصة القطاع الصناعي في الاقتصاد، المساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني، وتحسين مناخ الأعمال العام للمؤسسة من أجل تحفيز إنشاء مؤسسات جديدة والاستجابة لتطلعات المتعاملين الاقتصاديين.(htt.PS://WWW.Industrie.done.dz)

3-احترام **مقاييس الجودة والنوعية** :تعيش المؤسسات في بيئة من سماتها بروز التنافسية كحقيقة أساسية تحدد نجاح أو فشل مؤسسات الأعمال، فبدأت بالتركيز على مقاييس جديدة لتقييم مما حيتم عليها العمل أجل أو المستمر لتحسني موقفها في الأسواق أدائها، وهي المقارنة مع المنافس النموذجي، وبالتالي وضع الخطط والبرامج الملائمة، ومن ثم العمل على تجاوزه وتحقيق مزايا تنافسية.

، ويمكن تناول مظاهر الاهتمام بالجودة الجزائر باجتياز على النحو الأتي:

-إنشاء المعهد الجزائري للتقييس، وهو الهيئة الممثلة للجزائر وكعضو في المنظمة العالمية للتقييس، وله حق منح شهادة مطابقة المنتوج فقط،

-ويف إطار تطوير الجودة بالجزائر، تم إنشاء الجائزة الجزائرية الوطنية للجودة تحت وصاية وزارة الصناعة، حيث تحصلت عليها، ، المؤسسة الوطنية للدهن عام 2010، مجمع بن حمادي عام 2011، مؤسسة الخزف بالغزوات عام 2012، المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية عام 2013 وكناوف بالتر فلوروس عام 2014 .

بالنسبة لشهادات الأيزو، فقد بلغ عدد المؤسسات الجزائرية المتحصيلة على شهادات الأيزو ما يقدر بـ 664 إلى غاية نهاية عام 2013 (رشيد.، 2015، صفحة 50 . 52)

الفرع الثالث:مؤشرات قطاع الصناعة بالجزائر

إن قدرات إنتاج هائلة بدون استغلال نتيجة لعوامل من بينها عوامل الإنتاج الضعيفة وعدم كفاءة ونجاعة تقنيات التسيير وإدارة الأعمال، مما ساهم في ضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية الصناعية.وضعف معدلات النمو مرده كبير إلى ضعف تنافسية القطاع نتيجة لسياسة الحماية الشبه المطلقة المعتمدة سابقا، وانحصار عملها بشكل أساسي في تلبية الطلب المحلي وساهمت التكنولوجيا المستوردة والغير حديثة إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج في هذا القطاع مما ساهم في ضعف نوعية منتجاته وتقادم معدات الإنتاج لكثير من المصانع الجزائرية وعدم الاهتمام بمستوى جودة المنتجات وبتحقيق جودة الأداء وضعف مستوى الكفاءة والخبرة في التعامل مع حاجات المستهلكين ومتطلبات السوق، يمكن القول أن العديد من الدول النفطية ومن بينها الجزائر تواجه العديد من التحديات الاقتصادية كبيرة الناتجة عن تركيز اقتصادياتها عن اعتماد على استغلال الموارد الطبيعية. فالنفط له تأثير كبير على الاقتصاديات، باعتباره المورد الرئيسي لتمويل ميزان مدفوعاتها، اتبعت الجزائر العديد من الاستراتيجيات لتطوير القطاع الصناعي (صباغ، 6 و7 نوفمبر 2018).وسوف نرى من خلال مؤشرات القطاع الصناعي بالجزائر كالأتي:

الجدول رقم 07: تطور القيمة المضافة الصناعية من الناتج الداخلي الخام للفترة (2010. 2019)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
القيمة المضافة	5 50،0	4 62،9	4 85،7	4 25،4	4 31،2	3 66،5	3 87،4	3 40،7	3 60،9	37. 41

المصدر:(إحصائيات البنك الدولي تحديث (22\08\2020)

الجدول يوضح: أن القطاع الصناعي يبقى نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات .حيث أن مساهمته في الناتج المحلي الخام تبقى متذبذبة وضعيفة نسبيا فهو يعد أضعف قطاع مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. على الرغم من أنه يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف الاقتصاديات المعاصرة. فضلا عن طابعة الجزئي في الإنتاج الوطني، فان الإنتاج الصناعي يحتل مكانه هامة في قياس المجاميع الكلية. كون التنمية الصناعية تعد في الغالب المظهر الأول والمميز للنمو الاقتصادي (محمد كريم قروف. محمد الطاهر سعودي. صفحة 331).

فالسياسة الاقتصادية المنتهجة خلال السنوات الأخيرة إلى تحقيق قفزة نوعية في القطاع الصناعي. حيث تم إضفاء حركية كبيرة على القطاع من خلال إستراتيجية وطنية تطمح، بالدرجة الأولى إلى امتصاص البطالة ورفع مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام، وفي إطار هذه الإستراتيجية تولت الدولة بعث الورشات الاقتصادية من خلال مشاركتها في اختيار الفروع الصناعية. وأضحت التنمية الصناعية تقوم على فروع النشاطات ذات قدرة نمو عالية. وفي الأخير. الصناعة التحويلية. (صباغ. 6 و7 نوفمبر 2018، صفحة 11) كل هذا أدى إلى تطور القوى العاملة في القطاع الصناعي إلى نسبة 3، 73 % .

الشكل رقم04: مساهمة الصناعات الاستخراجية والتحويلية في الناتج المحلي الإجمالي 2011-2018

الوحدة: مليار دولار

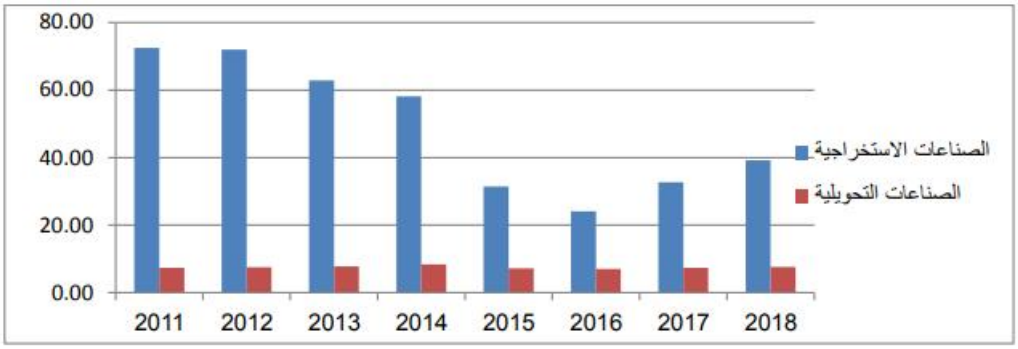

المصدر: عمران عبد الحكيم، واقع القطاع الصناعي الجزائري وتنافسيته على ضوء المؤشرات الإقليمية والدولية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية المجلد14، العدد1، 592.

ويظهر الشكل محدودية القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية، إذ لم يسجل قطاع الصناعات التحويلية إلا بمعدلات ضئيلة تتراوح في مجملها ما بين 3.68 % و4.33 %من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2011-2018، وذلك من حيث قيمتها بما يقارب مبلغ 8 مليار دولار كمتوسط للفترة 2011-2018.

الجدول رقم08:تطور حجم الصادرات الصناعية في الجزائر خلال الفترة 2010-2018

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي الصادرات (مليار دولار أمريكي)	/	72,87	71,43	64,81	59,81	34,39	29,35	34,63	41,12
نسبة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات(%)	98,30	98,32	98,39	98,38	97,21	95,71	95,25	96,05	94,06
نسبة صادرات السلع الأخرى من إجمالي الصادرات(%)	1,07	1,68	1,61	1,62	2,79	4,29	4,75	3,95	5,40
إجمالي الصادرات من السلع الصناعية التحويلية (مليار دولار أمريكي)	/	/	1,47	1,55	2,14	1,77	1,32	1,50	/
نسبة صادرات السلع الصناعية التحويلية من إجمالي الصادرات(%)	/	/	2,00	2,40	3,40	4,70	4,60	4,30	/

المصدر: عمران عبد الحكيم، واقع القطاع الصناعي الجزائري وتنافسيته على ضوء المؤشرات الإقليمية والدولية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 14، العدد1، 593.

من خلال الجدول نلاحظ: رغم أن الصناعات التحويلية من الفروع الأساسية والهامة للقطاع الصناعي في معظم الدول إلا أن الصادرات خارج قطاع المحروقات ضئيلة جدا مقارنة مع إجمالي الصادرات الجزائرية خلال

الفترة 2011-2018، حيث لم تسجل في مجملها من حيث أهميتها النسبية إلا نسبة هامشية في حدود 06.87 %بما يقابل أقل من 3 مليار دولار أمريكي مع نهاية سنة 2018.

المطلب الثالث: قطاع التجارة في الجزائر:

تعتبر التجارة أحد أهم مجالات التفاعل بين الاقتصاد المحلي واقتصاديات العالم الخارجي، لما تتضمنه من تدفق السلع والخدمات من والى الدولة، وما تخلفه من روابط على مستوى الاقتصاد الكلي حيث أنها لا تعترض سبيل انسياب السلع والخدمات داخل الأسواق. يعتبر الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة، وهو أحد مدخلات الناتج المحلي للدول. وتكمن قيمته في تحليل مكوناته وليس في قيمته المطلقة، لهذا لابد من معرفة نوعية كل من مكوناته وهيكلته أي نسبة المواد الأولية أو المواد نصف المصنعة أو المصنعة إلى إجمالي المستوردات أو الصادرات. يشكل الميزان التجاري جزاءا من الحساب الجاري ويتضمن معاملات مثل الدخل صافي الاستثمار الدولي وكذلك المساعدات الدولية.

الفرع الأول: الهياكل التجارة الخارجية بترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2010. 2021

إن هيكلة الصادرات الجزائرية بالإضافة غلى المحروقات تضم ست مجموعات تختلف نسبها من سنة إلى أخرى، وتتمثل في مجموعات المواد التي يتم تصديرها خارج المحروقات. وتطور هذه المواد لفترة من 2010 . 2020 مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم09: هيكلة الصادرات خارج المحروقات للفترة 2010 . 2020

وحدة: مليون دولار أمريكي

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	7201	2018	2019	2020
السلع الغذائية	315	353	513	024	323	532	327	349	37 3.77	407.8	399.6
المواد الخام	94	161	168	109	109	106	84	73	92.39	95 .95	65. 85
المواد نصف المصنعة	1056	1496	1527	1458	2121	1597	1 321	1410	2335.58	1950 .92	1439.47
السلع والمعدات الزراعية	1	_	1	_	2	1	_	0 .29	0.31	0 .25	0. 31
السلع والمعدات الصناعية	30	35	32	28	16	19	54	78	90.10	82.97	84
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	30	15	19	17	11	11	19	20	33.42	30 .42	31.75
إجمالي الصادرات خارج المحروقات	15265	2062	2026	2165	2582	2063	1780	1890	2925.56	2580 .37	2020.98

الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، حصيلة التجارة الخارجية ، تاريخ الاطلاع : 2022 /4/15

المصدر: الموقع الالكتروني http :www .andi.dztnden.Phep fr statique bilqn du co

يظهر هذا الجدول إن هيكلة الصادرات خارج المحروقات تتمثل أغلبيتها بنسبة كبيرة في المواد نصف المصنعة من حجم الإجمالي لصادرات حيث تحتل الصدارة، في المرتبة الثانية المواد الغذائية بكمية متوسطة من إجمالي الصادرات ثم سلع المعدات الصناعية بنسبة قليلة من إجمالي الصادرات،أما السلع الاستهلاكية غير الغذائية والمواد الخام بنسبة قليلة جدا. ومنها نستنتج إن الاقتصاد الجزائري لاقتصاد هاش حيث يعتمد أساسا على صادراته على المحروقات.في حين تعبر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي عن مساهمة الصادرات من السلع والخدمات في حجم النشاط الاقتصادي الوطني.

من خلال الجدول يتضح لنا بأن هناك 06 مجموعات تشكل هيكل الصادرات خارج المحروقات، كما يبين لنا تطور صادرات كل مجموعة من هذه المجموعات خلال فترة الدراسة 2010-2020، والملاحظ هو أن المواد نصف المصنعة كانت تشكل طيلة سنوات الدراسة النسبة الغالبة مقارنة مع باقي المجموعات الأخرى، وقد تراوحت هذه 1056 مليون دولار كحد أدنى سنة 2010 والنسبة 2335.58 مليون دولار كحد أقصى سنة 2018، وكانت هذه الإحصائيات متذبذبة خلال طول فترة صعودا ونزولا.ونلاحظ هذا التذبذب من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم05: هيكلة الصادرات خارج المحروقات للفترة 2010 . 2018

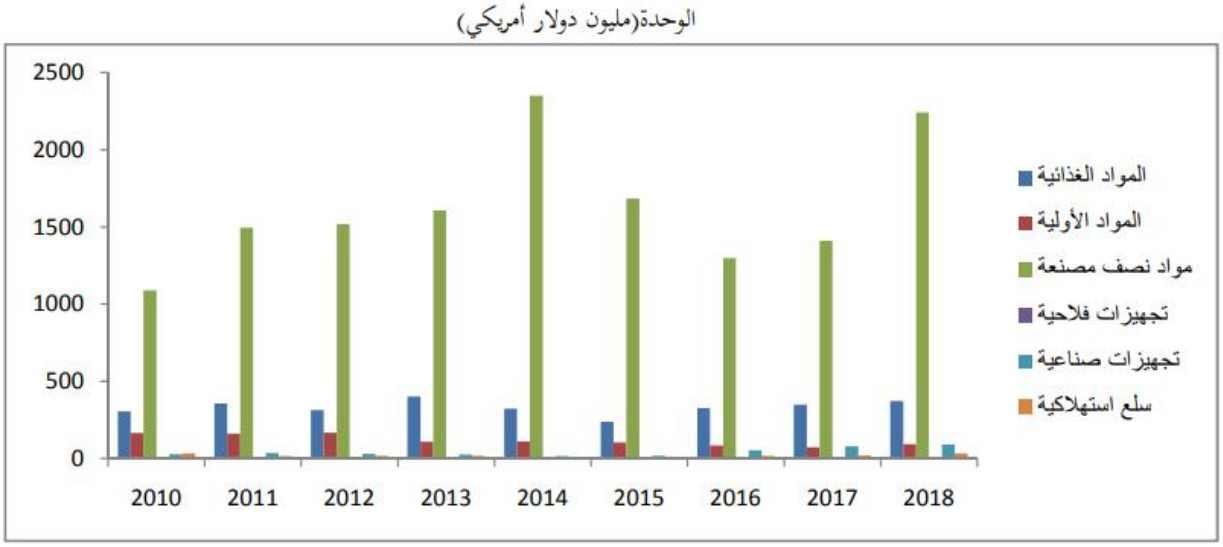

المصدر:زهرة مصطفى، واقع وآفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (الفترة من 2010 إلى 2021)، ص139.

الفرع الثاني: الميزان التجاري بالجزائر

يعتبر الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة، وهو أحد مدخلات الناتج المحلي للدول. وتكمن قيمته في تحليل مكوناته وليس في قيمته المطلقة، لهذا البد من معرفة نوعية كل من مكوناته وهيكلته؛ أي نسبة المواد الأولية المواد نصف المصنعة أو المصنعة إلى إجمالي المستوردات أو الصادرات، ويحدث الفائض في الميزان التجاري عندما تكون قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات، أما العجز فيحدث عندما تكون قيمة الواردات أكبر من قيمة الصادرات كما أن تحليل الميزان التجاري يبين لنا التدفقات السلعية المصدرة والمستوردة والتي تبين لنا درجة الانفتاح الاقتصادي.

الجدول رقم10: تطور الميزان التجاري للجزائر2010-2019

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الواردات	40473	47247	50376	55028	58580	51702	47089	46059	46330	41934
الصادرات	57053	73489	71866	65917	62886	37787	30026	34763	41797	35824
صادرات المحروقات	55527	71427	69804	63752	60304	35724	28246	32873	38872	33244
الميزان التجاري	16580	26242	21490	10889	4306	-13915	-17063	-11296	-4533	-6110

المصدر: صالح سالمي، واقع الصادرات خارج المحروقات والمؤسسات لداعمة لها في الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2021، المجلة الدولية الأداء الاقتصادي، المجلد :04 العدد: 1، 2021، ص413.

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن الميزان التجاري عرف أرقاما موجبة خلال الفترة من 2010 إلى 2014، وعرف الميزان التجاري سنة 2015 إلى غاية سنة 2019 عجزا، حيث شهدت أسعار البترول تراجعا كبيرا في الأسواق العالمية بالإضافة إلى تراجع الصادرات خارج المحروقات والتي تمثل نسب ضئيلة من حجم الصادرات الكلية. فالميزان التجاري يبقى مرهونا بالصادرات؛ فارتفاعها عن الواردات يحقق فائضا وانخفاضها يحقق عجزا.ويبين الشكل الموالي نسبة تطور الصادرات من النتاج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم 06:نسبة السنوية صادرات سلع الخدمات جزائر من ناتج المحلي الاجمالي 2010-2020

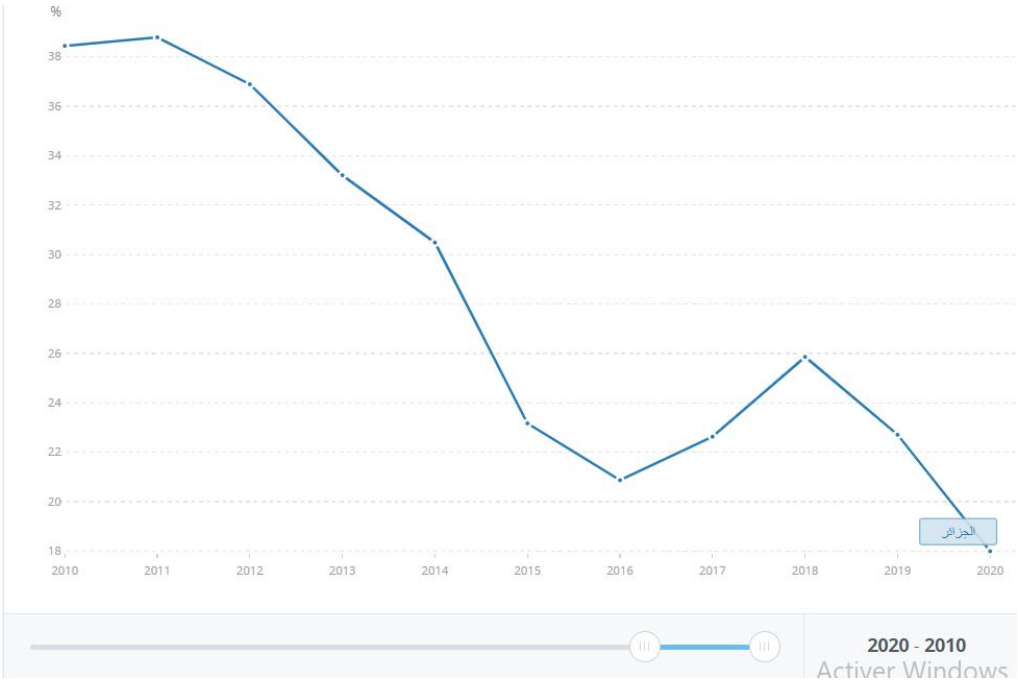

Source:https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.KD.ZG?end=2020&locations=DZ&start=2010

https://data.albankaldawli.org/country/algeria

. من خلال الشكل يوضح تراجع الحاد لصادرات الجزائر خلال الفترة 2010-2020من 38.40 % سنة2010 الى 18 % سنة 2020، أخر الإحصائيات حققت الصادرات خارج قطاع المحروقات بالنسبة للثمانية أشهر الأولى من سنة 2021زيادات بمعدلات نسبية معتبرة مقارنة بنظيرتها من السنة الماضية تتجلى فيما يأتي :

- صادرات الثمانية أشهر الأولى من سنة 2021 ارتفعت بمعدل **118%** حيثبلغت**29**، **مليار دولار** فيما تم تسجيل **1**، **34 مليار دولار** في نفس الفترة من السنة الماضية؛ نفس الشيء كان بالنسبة للسبعة أشهر التي سجلت ارتفاع بنسبة **108%** (**2**، **47**مليار دولار)
- معدل الصادرات خارج المحروقات بلغ **12%**، **3** من القيمة الإجمالية للصادرات ؛

و أهم المـــــــواد المصدرة ومقارنتها بنفس الفترة من السنة الماضية:

- **الأسمدة المعدنية والكيميائية الأزوتية: 886 مليون دولار مقابل524 مليون دولار** أي بزيادة تقدر بـ .**69%** ، **1**

- **الحديد والصلب: 595، 78 مليون دولار**، مقابل**28** ، **76مليون دولار** أي بزيادة تقدر بـ **1971 %**.

- **مواد كيميائية غير عضوية: 501، 8 مليون دولار**، مقابل **150**، **1مليون دولار**، أي بزيادة تقدر **بـ 234%**.

- **سكر، ومحضرات سكرية، وعسل النحل: 288 مليون دولار مقابل 173مليون دولار** أي بزيادة تقدر بـ**66%**.

- **مصنوعات معدنية: 190، 81 مليون دولار**، أي بنسبة تقدر بـ **6، % 54** من مجموع الصادرات خارج المحروقات.

وتعبر هذه الحصيلة الإيجابية عن التوجه الجديد لسياسة التجارة الخارجية الهادفة إلى تحقيق تنوع حقيقي للاقتصاد الوطني والتحرر التدريجي من التبعية للمحروقات.

المبحث الثالث:تحديات الجزائر لتنويع الصادرات خارج المحروقات

نظرا لما لتبعية الاقتصاد الجزائري للبترول، تسعى جاهدة للخروج من هذا الوضع بإتباعها الكثيرة من الجهود وعدة برامج واستراتيجيات لذلك سوف نتطرق لأهم مجهوداتها، واهم العراقيل التي واجهتها، والحلول التي سوف تتبعها.

المطلب الأول: مجهودات الجزائر لتنويع صادرات خارج المحروقات

هناك العديد من المجهودات التي قامت بها الحكومات الجزائرية المتعاقبة، خصوصا منذ بداية الألفية الحالية وهذا لترقية الصادرات خارج المحروقات، وأهم هذه المجهودات مايلي:

-التعديل في القوانين والتشريعات :في كل مرة كانت تقوم الدولة بإدخال تعديلات على القوانين والتشريعات المنظمة لنشاط التصدير نحو الخارج، وهذا بغية تشجيع الصادرات والتخلص من التبعية للمحروقات، ومن أهم التعديلات الموجودة حاليا ما يلي :

*إلغاء الرسوم الجمركية والضرائب الخاصة بعمليات التصدير نحو الخارج .

*إقرار تعويضات مالية للمصدرين عن تكاليف نقل منتجاتهم نحو الخارج، ومنح المصدرين حق الاحتفاظ بجزء من العملة الصعبة المتأتية من عملية التصدير، مع زيادة المدة اللازمة لإدخال العائدات المالية المترتبة عن عملية التصدير.

-إنشاء الرواق الأخضر الخاص بعملية التصدير: خاصة بالنسبة للمنتجات الفلاحية التي تتميز بسرعة التلف، ويمكن هذا الرواق المصدرين من تصدير منتجاتهم الخارجية أقصر وقت ممكن، وتجنيبهم مختلف الإجراءات الإدارية المعقدة والتي قد تتسبب في تلف منتجاتهم.

-إنشاء مؤسسات وهيئات داعمة لعمليات التصدير: في الواقع أغلب هذه المؤسسات والهيئات أنشئت منذ فترة طويلة، حيث أن بعضها أنشئ في زمن الاشتراكية، إلا أنه مكن لها أسهم كبير في الرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات، ومن أهم هذه الهيئات والمؤسسات ما يلي :

- إنشاء الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير SAFEX وهذا سنة 1971، وهي مؤسسة ذات طابع اقتصادي تعمل على ترقية الصادرات من خلال توفير المعلومات عن الأسواق الخارجية، والتعريف بالمنتجات الوطنية في

الخارج، وتنظيم معارض وطنية ودولية لخلق جسور التواصل بين المؤسسات الوطنية والأجنبية والتعريف بالمنتوج الوطني، كما تعمل على تمكين المؤسسات الوطنية من المشاركة في المعارض خارج الوطن. (صافكس، دون سنة).

- إنشاء الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات CAGEX وهذا سنة 1996م، حيث تقوم هذه الشركة بتأمين المؤسسات المصدرة من الأخطار التجارية وغير التجارية وأخطار الكوارث الطبيعية، وهذا ما قد يشجع المؤسسات الوطنية على عمليات التصدير إلى الخارج دون خوف على أموالها. (مديرية التجارة لولاية بسكرة، دون سنة).
- إنشاء صندوق خاص لترقية الصادرات (FSPE) (وزارة التجارة، دون سنة)، وهذا بموجب قانون المالية لسنة 1996م، حيث يتكفل هذا الصندوق بتقديم الدعم المالي للمصدرين لتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية. فتمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات، ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير. ويتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة وحسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة .
- إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ألجكس ALGEX "وهذا في سنة 2004م .

- تنصيب المجلس الوطني لترقية الصادرات خارج المحروقات، وهذا يوم السبت 04 ماي 2019 من قبل وزير التجارة سعيد جلاب، ويضم المجلس الذي يخضع لسلطة الوزير الأول ممثلين عن مختلف الوزارات المعنية والمتمثلة في وزارة التجارة والمالية والداخلية والجماعات المحلية والشؤون الخارجية والنقل والأشغال العمومية، إضافة إلى رؤساء الغرف الوطنية للفلاحة والصيد البحري وتربية المائيات والصناعات التقليدية والحرف، وممثلين عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة والجمارك والجمعية الوطنية للمصدرين والوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية. وتتمثل مهام المجلس في اتخاذ جميع القرارات الرامية إلى تطوير الصادرات خارج المحروقات ومرافقة المصدرين. وللعلم، فقد تم إنشاء هذا المجلس وتحديد تشكيلته وصلاحياته بموجب المرسوم التنفيذي 173-04 الصادر بتاريخ 12 يونيو 2004.

المطلب الثاني:معوقات رفع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر:

يعاني الصادرات الغير نفطية من عديد من معوقات متعلقة بجانب عدم وجود إستراتيجية واضحة الترقية صادرات خارج المحروقات ، وترتبط هده معوقات كذلك بعدم وجود منافسة في الأسواق الداخلية والأجنبية .

نحاول التعرض لهده معوقات كمايلي:

- غياب مؤسسات اقتصادية قوية تستطيع تصدير منتجاتها والمنافسة في الأسواق الدولية، سوى عدد قليل جدا منها .

- ضعف الإنتاج الوطني حيث أن معظم المنتجات لا تغطي الطلب الداخلي فكيف لنا أن نقوم بتصديرها.*ضعف الاستثمار الوطني والأجنبي بسبب وجود مشاكل عديدة في بيئة الاستثمار وعلى رأسها البيروقراطية الإدارية، وعدم استقرار القوانين المنظمة لنشاط الاستثمار، إضافة إلى انتشار المحسوبية والرشوة والفساد الإداري والمالي، وما كشفته العدالة في السنوات الأخيرة إلا دليل على حجم الفساد الإداري والمالي الذي كان يعشش في الإدارات المحلية والمركزية .

- نقص الدعم والتحفيز المقدم للمؤسسات الاقتصادية التي لها رغبة والقدرة على التصدير، ووجود العديد من العراقيل في وجه هذه المؤسسات خاصة فيما يخص تحصيل مستحقاتها المالية من الخارج .

- عدم الأخذ بمعايير الجودة المعمول بها دوليا من قبل معظم المؤسسات الاقتصادية الوطنية، وهذا لنقص إمكانياتها المالية والبشرية، ولعدم اهتمامها بالسوق الخارجية واكتفائها بالسوق الوطنية فقط، إضافة إلى نقص الخبراء في مجال الجودة ونقص اليد العاملة المؤهلة التي تساعد المؤسسات على تطبيق معايير الجودة .

- عدم وجود إستراتيجية واضحة لترقية الصادرات خارج المحروقات واضحة المعالم لدى كل الأطراف، سواء كانت هيئات حكومية أو أعوان اقتصاديين، وهذا يظهر من خلال المشاكل العديدة التي يعاني منها المصدرون والتي لم تجد طريقها للحل منذ سنوات طويلة، مثل مشكل غياب فروع للبنوك الجزائرية في الخارج تسهل على المصدرين تحصيل مستحقاتهم المالية من زبائنهم، فهذا المشكل مازال مطروح ليومنا هذا رغم وعود الحكومات المتكررة بحله .

- نقص المنافسة على مستوى السوق الداخلية في الكثير من المنتجات، مما أدى إلى غياب الإبداع والابتكار والجودة في الإنتاج، وجعل المنتجات الجزائرية ذات تنافسية ضعيفة مقارنة مع المنتجات الأجنبية حتى في السوق الوطنية .

- إغراق السوق الوطنية بالمنتجات المستوردة والمقلدة خاصة الصينية منها وذات الأسعار المنخفضة، ما أثر على المنتجات الوطنية وأدى إلى إفلاس الكثير من المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة .

- *سيطرة بعض المؤسسات الاقتصادية العمومية على بعض مجالات النشاط الاقتصادي، واستفادتها منا لدعم المستمر للدولة رغم ضعف أدائها وقلة جودة منتجاتها، ما أدى إلى عدم بروز مؤسسات خاصة قوية يمكنها أن تلبي الاحتياجات الوطنية وتتوجه نحو التصدير .

- الاقتصاد الجزائري اقتصاد ضعيف وغير تنافسي وهو غير قادر على المنافسة الداخلية فما بالك المنافسة الدولية، وهو غير قادر على تغطية الاحتياجات السوق الداخلية في الكثير من المنتجات فكيف له أن يذهب إلى التصدير .

- وجود العديد من الهيئات التي لها مهام دعم الصادرات خارج المحروقات ووجود نوع من التداخل فيما بينها ومنها الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية، والغرفة الوطنية للتجارة والشركة الوطنية للمعارض والتصدير، وغياب التنسيق فيما بينها والتضارب في الإحصائيات التي تقدمها كل هيئة، مما جعل هناك صعوبة في معرفة الوضعية الحقيقية للصادرات خارج المحروقات وعدم القدرة على تقييمها.

- *غياب تشريعات قانونية تسمح للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالاستثمار في الخارج من خلال إقامة نقاط بيع لمنتجاتهم أو إقامة نقاط لخدمات ما بعد البيع، خاصة وأنفي السنوات الأخيرة هناك بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية قامت بمبادرات فردية لدخول أسواق عربية وإفريقية وحتى أوروبية، وقد واجهتها عراقيل إدارية وتشريعية كثيرة لفتح نقاط بيع لها في هذه الدول، وهذه العراقيل تتعلق خاصة بالقوانين التي لا تسمح للجزائريين بإخراج العملة الصعبة والاستثمار في الخارج.

- غياب فروع للبنوك الجزائرية في الخارج صعب من مهمة المصدرين في تحصيل مستحقاتهم الناتجة عن عمليات التصدير، وحرمهم من المرافقة المالية في الأسواق التي أرادوا دخولها ووجدوا فيها فرصا للتصدير والاستثمار.

- وجود عراقيل كثيرة أمام المصدرين على مستوى الموانئ الجزائرية، نظرا لوجود البيروقراطية والمحسوبية والرشوة، وكذلك نقص الخبرة في مجال التصدير لدى المصدرين الجزائريين .

- وجود منافسة قوية في الأسواق العالمية، خاصة من قبل الشركات متعددة الجنسيات التي لها إمكانيات هائلة وتكنولوجيا متطورة، وتعمل على احتكار الأسواق والسيطرة عليها رغم وجود قوانين تمنع ذلك.

- وجود عمليات التقليد التي تضر بسمعة المؤسسات التي تعمل على جودة منتجاتها وخلق الثقة بينها وبين زبائنها، وهذا التقليد الذي تمارسه بعض الشركات الصينية والذي يمس أحيانا ببعض المؤسسات الوطنية التي لها سمعة طيبة في الداخل والخارج مثل مؤسسة BCR لصناعة: الصنابير، السكاكين والمصارف) ومؤسسة BMS لصناعة الأجهزة الكهربائية .

- ضعف الإمكانيات المالية للكثير من المؤسسات الوطنية، ما يصعب عليها من عمليات التصدير والتي تتطلب توفر موارد مالية معتبرة للقيام بها، وصعوبة الحصول على القروض اللازمة لتمويل هذه العمليات.

المطلب الثالث:الحلول المناسبة للرفع من الصادرات خارج المحروقات والآفاق

الحلول المناسبة للرفع من الصادرات خارج المحروقات :للرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات يجب القيام بما يلي:

- إرساء دولة الحق والقانون، يكون فيها كل المواطنين سواسية أمام القانون، مما يخلق الثقة لدى المستثمرين الوطنيين والأجانب ويشجعهم على الاستثمار داخل الوطن، وهذا بدوره يقوي الاقتصاد الوطني ويسمح بظهور مؤسسات اقتصادية قوية، يمكن لها أن تصدر منتجاتها إلى الخارج وترفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات .

- *إحداث إصلاحات حقيقية في شتى القوانين خاصة المتعلقة بالاستثمار، من أجل خلق مناخ استثماري مشجع وجاذب للمستثمرين الوطنيين والأجانب، ما يسمح ببناء اقتصاد قوي وتنافسي داخليا وخارجيا .*ضرورة إيجاد ميكانيزمات حقيقية لمرافقة المصدرين وحل كل العقبات التي تواجههم في عمليات التصدير، سواء من حيث توفير المعلومات عن الأسواق الخارجية وشروط الدخول إليها، أو من حيث الترويج للمنتجات الوطنية من قبل الهيئات الدبلوماسية في الخارج، وكذا فتح فروع في الخارج للبنوك الوطنية وهذا لتسهيل تحصيل المصدرين لأموالهم.

- تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية التي تساعد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على الدخول إلى الأسواق الخارجية، من خلال ربط علاقات اقتصادية مع مستوردين محتملين من مختلف الدول التي لها علاقات دبلوماسية مع الجزائر، ومرافقة المصدرين الجزائريين في عملية البحث عن أسواق جديدة لمنتجاتهم، وتزويدهم بمختلف المعلومات التي يحتاج إليها.

- وضع إستراتيجية واضحة في كل شعبة، وهذا ما تعمل عليه وزارة التجارة، بحيث أكد وزير التجارة بأن اللقاءات والمشاورات التي ستجمع وزارات كل من التجارة والصناعة والفلاحة والتنمية الريفية والنقل وكل الدواوين الوطنية إضافة إلى منتسبين الشعب الإنتاجية ستسمح بدراسة مستقبل كل شعبة ووضع حلول حقيقية لتصدير الفائض من الإنتاج بعيدا عن العمل الفردي والعشوائي.

خلاصة الفصل :

في الصادرات خارج المحروقات مازالت تعاني من الهشاشة مقارنة مع صادرات المحروقات، والجزائر على غرار الدول النامية النفطية تعتمد أساسا على قطاع النفط الذي هو دائما متذبذب فيّ أسعاره في الأسواق العالمية.

وبسب الأزمات الماضية التي مر بها قطاع المحروقات وانهيار أسعاره في الأسواق العالمية، سارعت الحكومة الجزائرية إلى ترقية صادراتها خارج المحروقات وذلك بوضع إستراتيجية لترقيتها (ترقية قطاع الزراعة، الصناعة، التجارة، والسياحة...) وتم كذلك ترقية الهياكل المكلفة بصادراته، وكل هذه الجهود من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني.

الخاتمة العامة

الخـاتمة العامة

. من خلال هذا البحث حولنا الإجابة عن الإشكالية المتمثلة في : ما هو واقع الصادرات خارج المحروقات وكيفية ترقيتها بالجزائر خلال الفترة 2010 . 2021 ؟

وفي هذا الإطار قسمنا دراستنا إلى فصلين، حيث:

تطرقنا في الفصل الأول إلى الجانب النظري وهو لمحة عامة عن التجارة الخارجية حيث أن :

إن إعطاء التجارة الخارجية مكانتها وتجسيد سياسة تجارية ملائمة مع السياسة الاقتصادية ضرورية لنجاح التنمية وبعث النمو الاقتصادي وهذا لارتباطها الوثيق بالتنمية وما من تأثير بصورة مباشرة في مؤشرات النمو الاقتصادي وهذا بالاعتماد على الآليات والأدوات المناسبة والفعالة التي من خلالها يمكن تحقيق الأهداف المرجوة.

إذن فالتجارة الخارجية هي عصب أي اقتصاد فهي تلعب دور كبير في النشاط الاقتصادي من خلال اعتبارها مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة.

وقد جاءت سياسات تحرير التجارة الدولية، وخاصة تلك المتعلقة بتحرير تجارة المنتجات الزراعية في إطار اتفاقية الزراعة للمنظمة العالمية للتجارة ، لتضع الدول المغربية والنامية بشكل عام أمام تحديات و أثار كبيرة فيما يتعلق بقدرتها على تحقيق الأمن الغذائي المستدام ، خاصة وأنها تعد دولا مستوردة للغذاء وتتميز بضعف الإنتاج والتصدير بسبب الاختلالات الهيكلية والبنيوية في قطاع الإنتاج الغذائي والزراعي ما أدى إلى تزايد الفجوة الغذائية والعجز عن تحقيق الاكتفاء الذاتي .

تطورت النظريات الاقتصادية عبر السنوات، كما عرفت تفسيرات مختلفة حول مفهوم وطبيعة التجارة الخارجية ،وتعددت المدارس والاتجاهات فيما يخص النظريات المتعلقة بذلك ، من مدرسة إلى أخرى ، ابتداء بالمدرسة الكلاسيكية التي رأت أن كل أن كل دولة لها القدرة على إنتاج السلع التي تملك ميزتها النسبية.

أما الفصل الثاني فتعرضنا فيه إلى الجانب التطبيقي والمتمثل في واقع ترقية الصادرات خارج المحروقات بالجزائر خلال فترة 20212010

تطرقنا إلى الاستراتيجيات الجزائر لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وهناك أربعة قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والسياحة .

يعتبر التوجه نحو التصدير من الخيارات الإستراتيجية التي تحضي باهتمام كبير ضمن السياسات الاقتصادية في جميع دول العالم ، ويرجع الاهتمام الكبير بتنويع الصادرات والتوجه نحو تنمية وتطوير الأنشطة التصديرية في أدبيات النمو والتنمية الاقتصادية إلى العلاقة الطردية بين نمو الصادرات وتطور الإنتاجية.

اختيار الفرضيات:

لقد عرضنا في مقدمة الدراسة بمجموعة من الفرضيات وخلصنا منها إلى النتائج التالية :

. الفرضية الأولى: يعتبر التنويع الصادرات خارج المحروقات من أولويات السلطات الجزائرية. **هي فرضية صحيحة** حيث التنويع الصادرات يعمل على استقرار الاقتصادي وخلق فرص العمل كما يقلل من الصدمات انهيار الأسعار وكدي الصدمات الاعتماد على مورد واحد (النفط).

. الفرضية الثانية: دور الذي تساهم به الصادرات خارج المحروقات بنهوض الاقتصاد الوطني.**هي فرضية خاطئة** حيث تساهم بنسبة ضئيلة لأنه هناك هيمنة القطاع النفطي للصادرات .

. الفرضية الثالثة: واقع الصادرات الجزائرية خاصة غير نفطية فيها دخل الأوضاع الراهنة.**هي فرضية خاطئة** حيث الاقتصاد الجزائري يعتمد على صادرات النفط بنسبة 98، الاقتصاد الريعي.

ومن خلال تحليل الموضوع ومناقشته تمكنا خلال هذه الدراسة للتوصل إلى مجموعة من النتائج منها وما هو متعلق بالجانب النظري للموضوع ومنها وما هو متعلق بالجانب التطبيقي كما سنشير إلى جملة من التوصيات بالإضافة إلى إبراز الأفاق المكملة لموضوع الدراسة.

ساقنا هذا البحث للوصول إلى النتائج التالية:

1. يساهم القطاع الخاص في ترقية واقع الصادرات خارج المحروقات بواسطة تنشيط العمل الاستثماري والتجاري والإنتاجي للمؤسسات وبالتالي دعم عملية التصدير.

2. الدراسة الشاملة للاقتصاد الجزائري بصفة عامة لمعرفة المشاكل التي يعاني منها وقطاع التجارة الخارجية بصفة خاصة لإيجاد الحلول الكفيلة بحلها.

3. تعددت النظريات والاتجاهات المفسرة لقيام التجارة الخارجية، وانقسمت هذه النظريات إلى عدة مدارس، حيث اقتصرت النظرية الكلاسيكية اثر تحليلها لظاهرة التبادل الدولي في تباينها بأن الاختلاف في النفقات النسبية للإنتاج في البلدان المختلفة هو سبب قيام التجارة الخارجية، ثم جاءت النظرية النيوكلاسيكية لتعميق وتكملة التحليل الكلاسيكي ببحثها في أسباب اختلاف النفقات النسبية والتي تتمثل في تفاوت الدول في مدى وفرتها على عناصر الإنتاج المختلفة.

4. تتأثر التجارة الخارجية الجزائرية بأسعار المحروقات حيث أن الفائض المسجل في الميزان التجاري نتيجة لارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية الذي يعد المورد الأول من العملة الصعبة حقق الاستقرار الاقتصادي وساهم في انتعاش الاقتصاد الوطني، وهو ما خلق عدة فرص للنهوض به والخروج من الأزمة.

5. إن نجاح عملية تحرير التجارة الخارجية مرهون بالقيود التي تقع على الدولة وبطبيعة السياسة الاقتصادية المتبعة والاستقرار على كل المستويات ، الاجتماعية ، السياسية والأمنية وغيرها ، والجزائر بدأت في تحرير التجارة الخارجية وإرساء قواعد اقتصاد السوق في ظروف جد صعبة ، كانت بمثابة عائق حقيقي للقيام بعملية تحرير التجارة الخارجية وضمان نجاحها.

أما بالنسبة لنتائج الدراسة التطبيقية يعتبر التوجه نحو التصدير من بين الخيارات الإستراتيجية التي تحضي باهتمام كبير ضمن السياسات الاقتصادية في جميع دول العالم.

- ساهمت التكنولوجيا المستوردة والغير حديثة إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج في هذا القطاع مما ساهم في ضعف نوعية منتجاته.

- تقادم معدات الإنتاج لكثير من المصانع الجزائرية.

- أداء القطاع الصناعي كبديل تنموي للاقتصادي الجزائري في ظل سياسة التنويع ، يمكن القول أن القطاع الصناعي أن العديد من الدول النفطية ومن بينها الجزائر تواجه العديد من التحديات الاقتصادية كبيرة الناتجة عن تركيز اقتصادياتها.

- يجب أن يكون التخطيط للسياحة وتنميتها وإدارتها جزء من استراتيجيات الحماية أو التنمية المستدامة للإقليم أو الدولة.

- الدولة لم تتخلى عن الاحتكار كسياسة لتسيير الواردات والصادرات وإنما أضفت عليه بعض الليونة في التعامل منذ بداية الثمانينات.

التوصيات:

بالنظر إلى النتائج التي توصلنا إليها استخلصنا التوصيات التالية:

- الدراسة الشاملة للاقتصاد الجزائري بصفة عامة لمعرفة المشاكل التي يعاني منها وقطاع التجارة الخارجية بصفة خاصة لإيجاد الحلول الكفيلة بحلها.

- إعطاء عناية أكبر للقطاع الخاص من طرف الدولة لمزيد من التحفيزات الجبائية والجمركية والعمل الاستثماري وخلق الفوائض الإنتاجية من أجل التصدير وتفعيل دوره في التجارة الخارجية.

- تفعيل وتنشيط مختلف الهيئات المكلفة بترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات لتفعيل عملية تنميتها.

- ضرورة إعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية بالمستوى الذي يمكنها من المنافسة وليس الإنتاج فقط.

أفاق الدراسة:

وفي الختام فان بحثنا هذا ما هو إلا فاتحة ومقدمة لمن يهمه البحث في هذا الموضوع، لذا نقترح بعض المواضيع التي نراها جديرة أن تكون إشكالية لمواضيع وأبحاث أخرى وذلك حسب الأتي:

- مدى تطبيق واقع ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

- أثر التجارة الخارجية على الاقتصاد الجزائري.

المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

أ . الكتب:

1. السيد محمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مصر، 2009، ص 8.7

2. السيد محمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية، الطبعة الأولى، مصر، 2009، ص30.

3. بديع قدر ، سنة 2008 ص 176

4بوترعة محمد ، يزيد وأخرون ، دور الجمارك الجزائرية في تسهيل عمليات التصدير، جامعة حمه لخضر الوادي 2018/2017 ص 39

5بوترعة محمد يزيد وأخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 41

6. السريتي، محمد أحمد، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003، ص133

7. جمال الدين لعويسات، **العلاقة الاقتصادية الدولية والتنمية**، دار هومة للطباعة، الطبعة الأولى، الجزائر، 2000، ص35.

8 رشاد العصار وأخرون، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2000، ص 12

9 زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الفتح للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، مصر، 2003، ص59..62

10 زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، مصر، 2004، ص10.36

11. سامي عفيف حاتم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية الطبعة الأولى، مصر، 2003، ص111

12 . سامي عفيف حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير**، الدار المصرية، الطبعة الثانية، مصر، 1993، ص104.

13 سامي عفيف حاتم، **دراسات في الاقتصاد الدولي**، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الخامسة، مصر، 2000، ص30

14. سامي عفيف حاتم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، مرجع سبق ذكره ص 13

15 عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الطبعة الأولى، مصر، 1998 ص109

16 فريد النجار ، التصدير المعاصر والتحالفات الاستراتيجية، دار الجامعية ، الإسكندرية 2008، ص 15

17 موسى سعيد مطر وأخر، **التجارة الخارجية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2001 ص 14.13

18. محمد سيد عايد، **التجارة الدولية**، مكتبة الإشعار الفنية، الطبعة الأولى، مصر، 2001، ص39

19 محمد عبد العزيز، مصطفى شيحة، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، مصر، بدون سنة، ص346.

20 . محمود يونس، **أساسيات التجارة الخارجية**، الدار الجامعية الجديدة، الطبعة الأولى، مصر، 1986، ص101.

21 نعمي فوزي ، عبد الحكيم ، التجارة الدولية دروس في قانون الأعمال الدولية ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 199 ص 66

22 وقا، عبد الباسط، **سياسيات الخارجية**، دار النهضة العربية، (د، ب، ن)، 2009، ص27

23 . يونس، محمد، **أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، (د، ب، ن)، 1993، ص258

مجلات وجرائد:

24 . حمزة العوادي، سياسة تنمية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات ومتطلبات نجاحها ،دراسة تحليلية لفترة 2013/2009 مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، جامعة أم بواقي 2016 ص 498

25 حسين على الزيود شريفة ، بو الشعور ، تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر (2000 . 2009) مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا جامعة أل البيت الأردن العدد 8 ص 182

26 . درار عياش، أوكيل نسيمة، يعلي زينب، تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000-2011، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 27، المجلد2، 2013، ص52.

27 زايري بلقاسم، دربال عبد القادر، "تسهيل التجارة " وتحديات الإصلاح التجاري في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد5، 2008، ص.50

28 زايري بلقاسم، دربال عبد القادر، "تسهيل التجارة " وتحديات الإصلاح التجاري في الجزائر، 2021، ص 38.

29 . الجريدة الرسمية رقم 14 الصادرة بتاريخ 15 فيفري 1974 الأمر ، 72 الصادر بتاريخ 30 جانفي 1974 ص 21.

30 صالح سالمي، واقع الصادرات خارج المحروقات والمؤسسات الداعمة لها في الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2021، المجلة الدولية لأدلاء الاقتصادي، المجلد :04 العدد: 1، 2021، ص413.

31 عمران عبد الحكيم، واقع القطاع الصناعي الجزائري وتنافسيته على ضوء المؤشرات الإقليمية والدولية، جملة العلوم الاقتصاديةوالتسيير والعلوم التجارية المجلد14، العدد1، 592.

32 ودان بوعبدالله، د.براهيمي بن حراث حياة، أ.د. يوسفي رشيد، مقتضيات تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، ملة دفاتر بواد كس، العدد5، سبتمبر2015، ص50-52

المذكرات :

33 بولطف بلال ، استراتيجية التسويق الدولي كمدخل لرفع تنافسية المؤسسات الاقتصادية ، أطروحة الدكتورة طور الثالث علوم اقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة

34 بلقة براهيم، آليات تنويع وتنمية الصارات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وبنوك، 2008، 2009، ص151

35 تركية صغير ، سياسة التجارة الدولية في الجزائر وانعكاسها على الأداء الاقتصادي خلال الفترة 1990/ 2014 ، مذكرة ماستر علوم تجارية الوادي ، حمه لخضر 2015/2014

36. داود السعيد، دور الاستثمار في ترقية الصادرات خارج المحروقات، مذكرة نيل شهادة الماستر في القانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري-تيزي وزو، 2020-2021، ص10

37. داود السعيد، دور الاستثمار في ترقية الصادرات خارج المحروقات، مذكرة نيل شهادة الماستر في القانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري-تيزي وزو، 2020-2021، ص10 . ص 11

38 زهرة مصطفى، واقع وآفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (الفترة من 2010 إلى)2021)، ص.139

39. صفية قواسم ، ليندة بوزقاق قياس ، مؤشرات تنويع الصادرات في الدول العربية 2007. 2008

40 . قياس المؤشرات تنويع الصادرات في الدول العربية (2008/ 2017)

41 مدوري عيد الرزاق ، تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر ، مذكرة ماجستير اقتصادي الدولي ، جامعة وهران ، السنة الجامعة 2011 / 2012 ص 93

42 . نجعي نور الهدى ، دبيلي الزهرة ، إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر خلال 2008/ 2014)

ب . الأنترنت:

43. إحصائيات البنك الدولي تحديث (22\08\2020).

44. إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات(CNIS).

45. إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات(CNIS).

46. الديوان الوطني للإحصائيات، سنوات 2012، 2014، 2015، 2018

47. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي ونقدي للجزائر، تقرير سنوي2018، ديسمبر 2019، ص21-

48 بنك الجزائر، التطور الاقتصادي ونقدي للجزائر، تقرير سنوي2018، ديسمبر 2019، ص.21

49. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي ونقدي للجزائر، تقرير سنوي2018، ديسمبر 2019، ص16.

50https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.KD.ZG?end=2020&locations=DZ&start=2010

51 https://data.albankaldawli.org/country/algeria

52. تطور التجارة الخارجية في الجزائر جامعة الكتب الإسلامي موقع KETABONLINE COM

53https://www.industrie.gov.dz/?PADICA%D8%A5%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82--%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC

54 . https ://Data.AlbankaldaWli.Org/indicator/NV.AGR.ToTL.CN:Sourc

Locations= DZ

55وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.

ثانيا : المراجع الأجنبية :

1 Michel Zerbato.Macroeconomie elementaire. Baris.Armand colin. 1996.B84

المخلص

ماتزال الصادرات خارج المحروقات بالجزائر تعاني من ضعف كبير على أكثر من مستوى .رغم المجهودات التي بعد بذلتها السلطات الجزائرية و محاولتها لترقية صادراتها خارج قطاع المحروقات ،ورغم السياسات الاقتصادية و البرامج المنتهجة في الألفية الأخيرة بدفع بتنمية وذلك بتنويع الصادرات .

هدفنا من هدا الدراسة تحليل وتقيم واقع ترقية أهم الاستراتيجيات الصادرات خارج قطاع النفط ومعرفة هيكل المكلفة بصادرات ، واهم التحديات التي تواجها الصادرات غير نفطية ومعوقاتها .

كلمات المفتاحية : ترقية الصادرات ،لإستراتجية، الهيكل المكلفة بصادرات.

Summary :

Exports outside of hydrocarbons in Algeria suffer from significant weakness on more than one level, despite the efforts made by the Algerian authorities and their attempt to upgrade their exports outside the hydrocarbon sector, and despite the economic policies and programs adopted in the last millennium to drive development by diversifying exports.

Our goal in this study is to analyze and evaluate the reality of upgrading the most important export strategies outside the oil sector. Knowing the structure of those responsible for exports, and the most important challenges facing non _oil exports and their obstacles.

Keywords : Strategic export promotion, structure in charge of exports.